وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير
الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية

المرجع : ...../ 2015

مذكرة بعنـوان:

مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال
دراسة حالة مشروع صغير "نادي أنترنت"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
– بولمزاود الشيماء
– شوقي أمال

إشراف الأستاذ(ة):
- زموري كمال

السنة الجامعية: 2015/2014

يارب ...لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت،
بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

يارب...علمني بأن التسامح هو أكبر مرات من القوة،

وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يارب ...إذا جردتني من المال أترك لي الأمل،
و إذا جردتني من النجاح أترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل،

و إذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان.

يارب... إذا أسأت للناس أعطني شجاعة الاعتذار،

وإذا أساؤوا لي أعطيني شجاعة العفو.

يارب ...إذا نسيتك فلا تنساني.

شكـــــــر و عرفـــــان

قال الله تعالى:{ فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة.

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ولم نكن نصل إليه لو لا فضل الله علينا.

وعملا بقول رسول الله صل الله عليه وسلم" **من لم يشكر الناس لم يشكر الله**"

ويسرا على خطى الشاعر الذي قال

قم للمعلم وفه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

نتقدم بعميق الشكر وفائق الاحترام لجميع أساتذتنا الكرام من الابتدائية إلى الجامعة

وخاصة إلى أستاذنا المشرف

"زمـــوري كـمال"

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته القيمة أثناء إنجازها وعلى دعمه وتشجيعه المتواصل.

ونوجه الامتنان إلى الأستاذ بن عويدة محمد على المساعدة التي قدمها لنا خلال فترة تربصنا.

كما أتوجه بالامتنان لكل أساتذة علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير وخاصة إلى: كنيدة زليخة، أبو بكر بوسالم، لمزاودة رياض، بوجنانة فؤاد، ريغي هشام، صديقي سعاد

كما أتوجه بالامتنان لكل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

المهتمين ونأمل في الأخير أن نكون قد وفقنا وخدمنا بهذا العمل زملائي الطلبة بهذا الموضوع. **{ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين}**

وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى الوالدين الكريمين.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان.

اهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين...سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد.. إلى ...

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى سندي في الحياة وإلى من أعتمد عليهم إلى شعلة الذكاء والنور اخوتي

لقمان والمنذر

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواتي

كوثر وخطيبها أنور أدامه الله سندا لها، ونور الهدى أتمنى لها النجاح في شهادة الباكالوريا

إلى الكتكوت الصغير الذي ملأ حياتنا بالسعادة والشقاوة في آن واحد

إياد

إلى الذين قيل فيهم رب أخ لم تلده أمك

أبناء عمي: إسحاق عبد المطلب، الطاهر زمان وعائلتيهما، وابنة خالتي خولة

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي

هاجر، أمال، أحلام، رميساء، فاطمة.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي... إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت... إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم

إيمان، سميرة، ندى، نهاد، وفاء (dbikha).

الشيماء

اهداء

من دواعي الفخر والاعتزاز أن أهدي ثمرة جهدي إلى نور القلوب وسيد الوجود سيدنا محمد صل الله عليه وسلم إلى من ربتني صغيرة وغمرتني عطف وحنان، إلى نبع الحنان الصافي ورمز العطاء الوافي، إلى من فرحت لفرحتي و انزعجت لآلامي إلى التي تحملت و تكبدت لأجلي و مازالت، إلى من أعطتني كل شيء وسهرت من أجلي التي لن أستطيع أن أوفيها حقها مهما عملت ومهما قدمت لن أفيك أمي الحنون إليك.

إلى حبيبي الذي تجرع المرارة والآلام تحمل عبء الحياة وشقاها حتى لا أحس بالحرمان، إلى معلمي الأول الذي زودني بحكمته وموعظته فكان مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة إلى الشمعة التي تذوب من أجل إضاءة حياتي,إلى أطهر وأحب و أقرب خلق الله إلى قلبي، إلى الذي لا تفيه كل وسائل الكتابة حقه فمهما كنت طليقة اللسان عجز ت كلماتي أمامه إلى أبي الغالي.

حفظكما الله لنا وادعوه أن يطيل في عمركما

إلى من تشاركنا كل لحظات الحب والحنان والحزن والدمع والفرح إلى أحن جدة في الوجود لكي جدتي مسعودة أدامك الله بركة وسند لنا وتاج فوق رؤوسنا.

إلى أميرات قلبي والشموع التي أضاءت حياتي التي يلون حبهن حياتي لأن حياتي من دونهن ليس لها معنى إليكن {عزيزة ,أحلام, مريم, محبوبتي وآخر العنقود شمس "ميسو" }.

إلى أختي الغالية فوزية وزوجها محمد وأروع طفلين في العالم أنس وأميمة وكل عائلتهم،إلى حبيبتي سيمة وزوجها فاتح وأروع برعمة جود و كل عائلتهم، إلى كل أفراد عائلة شوقي بأخص خالي رابح.

كما أهدي عملي هذا إلى زميلتي في البحث وفي نفس الوقت رفيقة دربي الشيماء.

إلى رفيقات دربي وصديقات العمر التي تحلوا معهم الحياة أمال، سهام ، بسمة،أمينة، مريم.

إلى كل من نساه قلمي ولساني ويتذكره قلبي، إلى كل من ترك أثرا طيبا في قلبي.

وفي الأخير إلى كل من نساهم قلمي ولساني ويتذكرهم قلبي، إلى كل من يقدر العلم ويسعى في طلبه.

أمـــال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-3)	مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ميلة	62
(2-3)	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة Ansej	70
(3-3)	عدد مناصب الشغل	71
(4-3)	تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في 2014	72
(5-3)	عدد المشاريع الممولة	74

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	التعريف الأمريكي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	04
(2-1)	التعريف الياباني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	04
(3-1)	التعريف الجزائري للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة	06
(4-1)	نسبة اليد العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة	12
(5-1)	نسب النمو في الإنتاج الداخلي الخام للدولة المتقدمة للقطاع الصناعي	13
(6 -1)	عوامل فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	[26-25]
(1 -3)	الهيكل التمويلي الثلاثي للمشروع بالنسبة للمستوى الأول	65
(2-3)	الهيكل التمويلي الثلاثي للمشروع بالنسبة للمستوى الثاني	65
(3 -3)	الهيكل التمويلي الثنائي للمشروع بالنسبة للمستوى الأول	66
(4-3)	الهيكل التمويلي للمشروع الثنائي بالنسبة للمستوى الثاني	66
(5-3)	نسب الفوائد البنكية	68
(6-3)	القطاعات الممولة من طرف الوكالة ANSEJ سنة 2013	[70-69]
(7- 3)	القطاعات الممولة من طرف الوكالة ANSEJ من بداية سنة 2014 إلى 2014/10/31	71
(8-3)	عدد الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة	[74-73]
(9-3)	نسب التمويل المتعلقة بأطراف المشروع	76

الفهرس

الفهرس

إهداء.....I

شكر وتقدير.....III

قائمة الأشكال الواردة في البحث.....IV

قائمة الجداول الواردة في البحث.....VI

قائمة الملاحق الواردة في البحث.....VII

الفهرس.....VIII

المقدمة.....[أ–هـ]

اشكالية البحث .....أ

فرضيات البحث ..... ب

أهمية البحث..... ب

أسباب اختيار الموضوع ..... ج

أهداف البحث ..... ج

منهج البحث وأدواته..... [ج–د]

هيكل البحث ..... د

صعوبات البحث.....[د–هـ]

الفصل الأول: الجانب النظري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة..... [02-30]

تمهيد الفصل الأول.....02

المبحث الأول: ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....03

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....03

المطلب الثاني: تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....08

المطلب الثالث: خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....09

المطلب الرابع: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....11

المبحث الثاني: الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.....15

المطلب الأول: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.....15

المطلب الثاني: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والإقليمية.....18

المطلب الثالث: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم المؤسسات الكبرى.....21

المبحث الثالث: مشاكل، تحديات وآفاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....22

المطلب الأول: المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....22

المطلب الثاني: العوامل المؤدية لنجاح وفشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....25

المطلب الثالث: آفاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....27

خلاصة الفصل الأول.....30

الفصل الثاني: مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.....[32-53]

تمهيد الفصل الثاني.....32

المبحث الأول: ماهية مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة 33

المطلب الأول: مفهوم مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....33

المطلب الثاني: أسباب مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....34

المطلب الثالث: أشكال وخصائص مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....37

المطلب الرابع: أهمية مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والخدمات التي تقدمها.....38

المبحث الثاني: مراحل، شروط وآثار مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....40

المطلب الأول: مراحل مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....40

المطلب الثاني: شروط مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....42

المطلب الثالث: آثار مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....42

المبحث الثالث: هيئات، برامج تأهيل وكيفية مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.....44

المطلب الأول: هيئات مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....44

المطلب الثاني: برامج تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....47

المطلب الثالث: كيفية مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.....49

خلاصة الفصل الثاني.....53

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–ميلة–.... [55-80]

تمهيد الفصل الثالث.....55

المبحث الأول: مراحل تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....56

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط.....56

المطلب الثاني: مرحلة اقتصاد السوق 57

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية 58

المبحث الثاني: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بميلة 60

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....60

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة.....62

المطلب الثالث: شروط التأهيل وأشكال التمويل والامتيازات التي تقدمها Ansej.....64

المبحث الثالث: مرافقة مشروع صغير في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال "نادي انترنت" في إطار ANSEJ 69

المطلب الأول: حصيلة نشاط الوكالة في تدعيم النشاط الاقتصادي.....69

المطلب الثاني: مراحل إنشاء مشروع صغير في مجال تكنولوجيا الإعلان والاتصال.....75

المطلب الثالث: كيفية مرافقة مشروع صغير "نادي الانترنت" من طرف Ansej –ميلة–.....77

خلاصة الفصل الثالث 80

خاتمة.....82

قائمة المراجع.....87

الملاحق.....93

المقدمة

مقدمة:

موضوع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه منذ القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل، فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المشاريع، ليس بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف مؤشرات الاقتصاد.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بداية حياتها تكون بحاجة قد لا نبالغ إن قلنا ماسة إلى المرافقة شأنها في ذلك شأن نشأة الإنسان في مرحلة طفولته، ويعود السبب في ذلك إلى افتقارها للعديد من الميكانيزمات والمقومات التي تمكنها من النمو في ظروف طبيعية وبصورة ذاتية وهو ما نتج عنه إصابة العديد من المشاريع بالفشل المبكر، نتيجة لغياب وانعدام هيئات مرافقة التي تزودها ببعض ميكانيزمات البقاء والاستمرارية، وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات أنه في بعض الدول المتقدمة على سبيل المثال كفرنسا لا الحصر من بين 200000 مشروع يتعرض الثلث منها إلى الزوال بعد 03 سنوات من الإنشاء، والنصف بعد 05 سنوات، وهو ما يترتب عنه بالضرورة الحتمية التفكير في بعث شبكات وهيئات الدعم تستند عليها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بداية نشاطها.

ويمكن أن تأخذ المرافقة عدة هيئات وأشكال داعمة ويحمل شكل منها بدوره عدة أنواع من الخدمات، من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويبقى هدفها الأساسي هو التخفيف من حدة المخاطر التي تصادف المنشئين.

1. إشكالية البحث:

يمكن طرح إشكالية البحث في السؤال التالي:

- **ما مدى مساهمة المرافقة في دعم وترقية إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ وما تأثيرها على حركية إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟**

من خلال التساؤل الرئيسي والجوهري تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟، وما دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

- ماهي العراقيل التي تواجه إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي المرافقة وما هو الهدف الأساسي منها؟
- كيف تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصوصا في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال؟

2.فرضيات البحث:

لتحليل الإشكالية التي يقوم عليها بحثنا هذا سنعمل على اختبار مجموعة من الفرضيات التي هي عبارة عن إجابة مؤقتة لإشكالية البحث المطروحة سابقا وتتمثل في:

- تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال خلق فرص العمل والحد من البطالة؛
- تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة عدة عراقيل ومشاكل أهمها مصادر التمويل؛
- المرافقة هي متابعة ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ الإنشاء إلى غاية أن يصبح المشروع قادر على المنافسة، والهدف الأساسي منها التخفيف من حدة المخاطر التي تصادف المنشئين؛
- للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة مساهمة كبيرة في تطوير وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصا في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

3.أهميةالدراسة:

1. إن موضوع مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال لم ينل حظا من العناية والاهتمام من قبلا لباحثين والدارسين في العلوم الاقتصادية وكذلك الممارسين لعملية المرافقة في المنظمات، ولهذا تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة سلوك المرافقين عند تأديتهم لعملية المرافقة ومدى كفاءة أدائهم لها، بذلك ستهتم هذه الدراسة بسد الفراغ الذي تعاني منها لمكتبة الجامعية في مجال مرافقة الشباب في إنشاء مشروع صغير في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

2. تمكين الباحثين والمسؤولين من الاستفادة من النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة والعمل على تحسينها.

4.أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع منها ما يلي:

- على المستوى العلمي طريقة إنشاء المشاريع "حقل الدراسة" لم يعتنى بعد بها بالقدر اللازم في الجزائر، فإذا كان موضوع الإنشاء قد استوفى حقه فأفرز نتائج فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية والمرافقة تحديدا لم يكن مهتما بها إلا في الدول المتقدمة التي اختبرت فكرة الإنشاء؛
- وقع اختيارنا على موضوع المرافقة لأن المشاريع التي ينشئها الشباب دائما وسرعان ما يقع الشباب في مديونية لا تسمح لهم بإعادة الكرة والدخول في مشاريع جديدة؛
- من جهة أخرى وقع اختيارنا لهذا الموضوع لأن مهنة المرافقة لم نكن نعرفها من قبل حتى أنها ليست موجودة من بين المهن التي ينظمها قانون العمل الجزائري؛
- لأن الشباب يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على المرافقة لإنشاء مشاريعهم.
- بحكم التخصص العلمي الذي درسناه وروح الفضول في اكتشاف خبايا هذا الموضوع؛
- يقيننا الشخصي بأهمية هذا الموضوع، وكذا الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد؛
- المساهمة في إضافة شيء جديد للمعرفة، وإثراء مكتبتنا بمرجع جديد في مجال تخصص العلوم الاقتصادية والتجارية.

5.أهداف البحث:

إن التطرق لموضوع مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال على المستوى النظري والتطبيق الميداني، يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات البحثية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. التعرف على الأجهزة الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والطريقة المتبعة لتمويلها؛

2. معرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه المؤسسات (الأجهزة) المرافقة مثل (ANSEJ) اتجاه الشباب الراغبين في إنشاء المشاريع؛

3. الكشف عما إذا كانت مهمة المرافقة معروفة من قبل الجامعيين؛

4. رفع الغموض عن مرافقة إنشاء لمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6.منهج البحث وأدواته:

إن المنهج المتبع لابد أن يتوافق مع نوع الدراسة والبحث المختار لهذا قد اعتمدنا في بحثنا هذا على المناهج للوصول إلى تحليل ودراسة موفقة، لذلك قمنا باختيار منهجين أساسيين وزعوا على الفصول

الثلاثة للبحث. فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة المفاهيم النظرية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذا المرافقة وكذا أسلوب دراسة الحالة من التربص خلال التربص الميداني على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة. إلى جانب هذا المنهج استخدمنا أدوات الدراسة كما يلي:

- ✓ الكتب، الملتقيات، المذكرات والمجلات.
- ✓ استخدمنا الانترنت للحصول على المعطيات والمعلومات حول موضوع دراستنا.

7.هيكل البحث:

من أجل تبسيط الإشكالية ومحاولة فهم الموضوع قد ارتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول كمايلي:

الفصل الأول: الجانب النظري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، قسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية، الأول يتناول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والثاني خصص لدراسة الدور التنموي الذي تلعبه هذه المشاريع والأخر يتضمن تحديات، مشاكل وآثار المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

الفصل الثاني: مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال. مقسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث، الأول يتضمن ماهية مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما الثاني يتعلق بمراحل، شروط وآثار مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما الثالث فيتضمن هيئات، برامج التأهيل وكيفية مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛

الفصل الثالث: واقع مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة، خصص هذا الفصل للتعريف بالطريقة التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية، وهذا الآخر مقسم إلى ثلاث مباحث فالأول خاص بتجربة الجزائر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما الثاني يتضمن نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة والأخير خاص بدراسة مرافقة إنشاء مشروع صغير "نادي انترنت".

وفي الأخير تم استخلاص النتائج المتوصل إليها من خلال البحث وإدراج بعض الاقتراحات والتوصيات وهذا ما احتوته الخاتمة

8.صعوبات البحث:

عند قيامنا بهذا البحث واجهتنا عدة مشاكل وصعوبات تتمثل في:

1. نقص المراجع الخاصة بالموضوع وخاصة على مستوى مكتبة المركز الجامعي بميلة؛

2. تحفظ بعض المسؤولين في الكشف على المعلومات التي تخص المصالح التي يعملون بها، وذلك لأسباب متباينة، واكتفاء بعضهم بتقديم معلومات تقريبية حول أنشطة مصالحهم.

3. عدم إمكانية الإلمام بجميع محتويات الموضوع نظرا لشموليته.

الفصل الأول:

الجانب النظري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل الأول:

تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية ، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول . وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني.

غير أن صورة مستقبل وراهن المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتحدد بمستوى تصديها للتحديات المطروحة التي تفرضها التكتلات الاقتصادية عن طريق المنافسة وفق مدى نجاعة مشاريعها مقارنة بالمنتظر منها.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثالث: مشاكل، تحديات وأفاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن التعداد والاختلاف في التعاريف المحددة لماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من بلد الى آخر ومن هيئة الى أخرى، مرده الى مجموعة من الأسباب واهمها اختلاف الأوضاع الاقتصادية الديمغرافية والاجتماعية والسياسية السائدة في مختلف الدول، والتكنولوجيا المستخدمة في التعريف.

كما يرى الباحثين بأن هذه المشاريع تدفع بعجلة تقدم الاقتصاد وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وبالرغم من التغيرات المتسارعة في المحيط ونظرا لسهولة إنشائها ومرونتها وتوفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة وأهمية بالغة. وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: التعاريف المختلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

نشير أنه تقريبا كل دولة من دول العالم تنفرد بتعريف خاص بها، بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض الهيئات والمنظمات الدولية، فبعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبعض الأخر يقدم تعاريف إدارية كما هو الحال في هولندا...الخ

أولا: تعريف الولايات المتحدة الامريكية

المشاريع الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمشروع الصغير[1]، ويعتبر مشروع صغير أو متوسط كل مشروع يشغل أقل من 500 عامل[2].

ويبين الجدول الموالي تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

[1]-رابح خوني، **ترقية اساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2003، ص11.

[2]- OCDE. **Perspectives de l'OCDE sur le PME**, Edition, paris, 2000, p 11.

جدول رقم (1-1): التعريف الأمريكي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	حجم المبيعات
المشاريع الخدمية والتجارة بالتجزئة	من **1** إلى **5** ميلون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
مؤسسات التجارة بالجملة	من **5** إلى **15** مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
المشاريع الصناعية	من **5** إلى **15** مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

ثانيا: تعريف اليابان

تعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على رأس المال المستثمر أقل من **50 مليون ين**، وعدد العمال أقل من **300** عامل[1]، والجدول التالي يحدد هذا التعريف بحيث يميز بين مختلف المشاريع على أساس طبيعة النشاط.

جدول رقم (1-2): التعريف الياباني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

القطاعات	راس المال المستثمر	عدد العمال
المشاريع المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	اقل من **100** مليون ين	**300** عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	اقل من **30** مليون ين	**100** عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	اقل من **10** مليون ين	**50** عامل أو اقل

المصدر: ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –مساهمة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005، ص 42.

ثالثا: تعريف هولندا

رغم غياب تعريف رسمي فيها، إلا أن الإجراءات التنظيمية التي تضمنها كل من قانون المشاريع والإجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط، والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال، تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين مختلف أصناف المشاريع وذلك حسب طبيعة نشاطها. فيعد مشروع صغير ومتوسط كل منشأة تشغل **100** عامل أو اقل وتنتمي إلى أحد الفروع التالية[2]:

[1]-كوثر بولمزاود، وآخرون، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –بنك البركة الجزائري –**، مذكرة مكملة لنيب شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، علوم التسيير، 2011، ص 10.

[2]-عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر**–رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 12.

- الصناعة والبناء والتجهيز.
- التجارة بالجملة، والتجارة بالتجزئة والنشاط الخدمي من الفندقة والمطاعم.
- النقل والتخزين والاتصال.
- التأمين[1].

رابعا: تعريف الاتحاد الأوروبي

حدد الاتحاد الأوروبي مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بانها كل مشروع يقل عدد أفراده عن **250** أجيرا، ورقم اعمال عن **40 مليون أورو**، ومجموع الميزانية 27 مليون أورو إضافة الى عدم تجاوز نسبة الملكية من قبل مؤسسات أخرى عن 25 % ضمانا لتركيز سلطة القرار في يد مديرها.

خامسا: التعريف المعتمد من طرف البنك الدول

يميز البنك الدولي في تعريفه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[2]:

أ- **المشاريع المصغرة:** هي التي يكون فيه أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

ب-**المشاريع الصغيرة:** هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

ت-**المشروع المتوسط** :عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

سادسا: التعريف المعتمد في الجزائر

نتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة في الماضي كانت تعتبر أن كل المشاريع الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المشاريع الوطنية الكبيرة. ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة رغم إنشاء وزارة خاصة بهذه المشاريع وهي وزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة سنة 1993، ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المشاريع، لقد أخذ القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوربي، حيث عرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مشروع إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا

[1]-كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان-الأردن، 2000، ص 42.

[2]-عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها؛ دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004 ، ص11.

يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، تستوفي معيار الاستقلالية أي كل مشروع لا يمتلك رأسمالها بمقدار الربع فما أكثر من قبل مشروع أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة. [1]

وتفصيل ذلك فيما يلي[2]:

- **المشروع الصغير:** "هو المشروع الذي يشغل من 10 إلى 49 عاملا ولا يتجاوز رقم الأعمال السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز المجموع السنوي للميزانية 100 مليون دينار".

- **المشروع المتوسط:** هو المشروع الذي يشغل من 50 إلى 250 عاملا، ويحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار، أو أن يكون المجموع السنوي للميزانية محصور بين 100 و500 مليون دينار.

وقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جوان2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس وهي :المستخدمون، رقم الأعمال والحصيلة السنوية بالإضافة إلى شرط استقلالية المشروع. وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم(1-3): التعريف الجزائري للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة

المعايير / المشروع	العمالة الموظفة	رقم الاعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مشروع مصغر	1 الى 9	20	10
مشروع صغير	10 الى 49	200	100
مشروع متوسط	50 الى 250	200 الى 2000	100 الى 500

المصدر: المواد **5-6-7** من القانون 18/01، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد رقم 77، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

كما يُلاحظ من خلال هذه التعاريف التداخل في المصطلحات، فما يُعتبر مشروع مصغر في بعض القوانين أو التعريفات يُعبّر عنه بالمشروع الصغير في قوانين أو تعريفات أخرى، لذلك نشير إلى أن

[1]-سعيد بريبش وعبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص ص 7-8.

[2]-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، جوان2000، ص19 .

استعمالنا لمصطلح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا البحث سوف يشمل الأنواع المشار إليها كاملة، أي بما في ذلك المصغرة.

الفرع الثاني: صعوبة تحديد تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تكمن صعوبة إيجاد التعريف الموحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مشروع وآخر أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، أو مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدان ذات المستويات التنمية المختلفة. ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المشاريع هي[1]:

1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

يعكس اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية التطور في كل دولة وأيضا على وزن الهياكل الاقتصادية (مشاريع ووحدات اقتصادية)، فالمشاريع الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أوفي أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مشاريع كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

2- تنوع النشاط الاقتصادي:

عند المقارنة بين المشاريع لفروع مختلفة نجد على سبيل المثال مشروع يضم 500عامل يعتبر كمشروع صغير في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3- تعدد النشاط الاقتصادي:

يختلف كل مشروع حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المشاريع الصناعية الاستخراجية، ومشاريع صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذا يختلف كل مشروع من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه.

4- العامـل التقـني:

يتلخص في مدى الاندماج بين المشاريع، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المشاريع إلى الكبيرة، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المشاريع يؤدي ذلك إلى ظهور عدّة مشاريع صغيرة ومتوسطة.

[1]- Salami. A, **petite et moyenne industrie et développement économique**, ENAL, Alger 1985, p 27.

المطلب الثاني: تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يتم تحديد أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة عاملين أساسين: حسب طبيعة المنتوج، حسب توجه هذه المشاريع.

الفرع الأول: تصنيف المشاريع الصغيرة المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تصنيف المشاريع على أساس هذا المعيار إلى ثلاث أقسام:[1]

أولا: المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية

يتمثل في نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير **ذلك من** السلع الاستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: الصناعة الغذائية، الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية، صناعة النسيج والجلد، صناعة الورق وأنواعه.

ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود والأحذية، وتعتمد فيها المشاريع على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

ثانيا: المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة

يدمج في هذا التصنيف كل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها وتنظيم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الكيمائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

ثالثا: المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز

يتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.

أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المشاريع في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل التنقل (السيارات والعربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقاً من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي.

---

[1]– نصر الدين بن نذير، **الابداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 24.

الفرع الثاني: التصنيف حسب توجه المشروع

يمكن تجزئة المشروع الصغير والمتوسط على أساس توجهها إلى ما يلي:

أولا: المشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية

المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممارسة للمهن الحرفية والتقليدية موجهة لتغطية متطلبات الحياة اليومية، وكذا الفلاحية وتنتج منتجات تقليدية (منتجات استهلاكية ذات ميزة أو خاصة تقليدية) كإنتاج الزيت الطبيعي، الورق، المنتجات الجلدية، وغير ذلك من المنتجات ذات الطابع التقليدي، كما تستهدف المشاريع التقليدية بما تنتج من منتجات مصانع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى ترتبط بها في شكل تعاقد تجاري وتتميز كذلك باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وتجهيزات قليلة في تنفيذ عملها.

1- المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى

المشاريع التي تنتمي إلى هذا القطاع تكون مرتبطة بالمشاريع الكبرى وتأخذ أحد الأشكال التالية:

أ- المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفرعية:

يعتبر كتقسيم للعمل بين المشاريع الكبرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم هذه الأخيرة بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المشروع الكبرى ويوجه مباشرة إلى المستهلك النهائي.

ب-المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال المقاولة:

تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المشاريع الصناعية وهو شكل من الترابط الهيكلي بين مشروع كبير ومشاريع أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المشروع الكبيرة، فمخرجاتها تعتبر مدخلات المشاريع الكبيرة يحدد شكل التعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصناعية والمشاريع الكبيرة الصناعية.

المطلب الثالث: خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر أهمها في النقاط التالية[1]:

أولا: سهولة تكوين هذه المشاريع

فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن. كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.

ثانيا: توفير الوظائف الجديدة

هذه المشاريع تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك

[1]- عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-سطيف-، 25-28 ماي 2003، ص ص 5-6.

التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة. ففي الفترة ما بين 1988 و1992 فإن نسبة 70 % من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة.

ثالثا: تقديم منتجات وخدمات جديدة

التجربة العملية في بعض البلدان، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات، حيث أن 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقترب من95 % من تكاليف البحث والتطور، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

رابعا: توفير احتياجات المؤسسات الكبرى

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى. فهي ومن خلال التعاقد وتقييم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواءا المحلية أو الخارجية. فإلى جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء. وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة استراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

خامسا: تقديم السلع والخدمات الخاصة

إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة. فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.

سادسا: الفعالية في التسيير

تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي. فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية والفعالة. كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها. كما تمكن هذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول. وتستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة " الصغير أجمل" و " الصغير فعال".

سابعا: الكفاءة الاقتصادية

في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات. وساعد في هذا الاتجاه استخدام

التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج وبمعاونة الحاسبات الالكترونية التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى، وبالتالي تلاشت الفروقات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة. ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار.

المطلب الرابع: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشاريع الاقتصادية بصفة عامة المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في جميع البلدان. ومن بين هذه المشاريع برز بشكل جلي الدور الحيوي والأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. والإحصائيات المتوفرة تدل على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كل البلدان، وتعتبر بالتالي الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المشاريع نسبة 99.6% من مجموع المشاريع، وفي ألمانيا 90%، اليابان 99.3 % وفي أوربا 99.8 %. وتدل الإحصائيات أيضا بأن القفزات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى تتم في إطار المشاريع الصغيرة. وحتى في المشاريع الكبرى تحدث هذه التطورات في الوحدات والشركات الصغرى التابعة لها. ولهذه المشاريع قدرة على التطور والنمو والاستمرارية بالرغم من تعرضها الدائم لعمليات الاختفاء والظهور نتيجة لعمليات الإفلاس والتكوين الملازمين له[1].

أولا: المساهمة في دعم سياسة التشغيل

يظهر مشكل البطالة في كثير من البلدان النامية التي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى العاملة، حيث أصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المؤهلة في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية لهذه البلدان. وقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على استيعاب العمالة، إذ يمكنها توفير وظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل، وأكثر من 75% من عدد العاملين في باقي الدول النامية، فقد توصلت العديد من الدراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى نتائج تقول بأنها قد برهنت على الديناميكية متفوقة على المشاريع الكبرى فيما يتعلق بخلق فرص العمل الجديدة[2]. حيث نجد أن تكلفة فرصة العمل بها منخفضة ثلاث مرات مقابل تكلفة فرصة عمل واحدة بالمشاريع الكبيرة[3].

---

[1]–عثمان حسن عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

[2] –عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص29

[3] –فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 65.

جدول رقم (1-4): نسبة اليد العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة

البلدان	نسبة المشاريع ص.م من إجمالي المشاريع الاقتصادية	اليد العاملة المستغلة في المشاريع ص.م من إجمالي اليد العاملة
المانيا	99.7	65.7
استراليا	96	45 (1)
بلجيكا	99.7	72
كندا	99.8	66 (2)
الدنمارك	98.8	77.8
اسبانيا	99.5	63.7
الولايات المتحدة	99.7	53.7
فرلندا	99.5	52.6
فرنسا	99.9	69
اليونان	99.5	73.8
ايرلندا	99.2	85.6 (1)
ايطاليا	99.7	49 (1)
اليابان	99.5	73.8 (1)
هولندا	99.8	57
برتغال	99	79
إنجلترا	99.9	67.2
السويد	99.8	56 (2)
سويسرا	99	79.3
كوريا	-	.
فليبين	90	50
برازيل	-	43.6
تشلي	99	-
تونس	92	53.7

المصدر: يوسف قريشي، **سياسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 23-24.

ملاحظة: جميع بيانات الدول المتقدمة خاصة بسنة 1991 ماعدا الدنمرك واليابان لسنة 1992.

- (1) القطاع الإنتاجي فقط.
- (2) اليد العاملة للقطاع الخاص فقط.

ثانيا: المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام

تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1-5): نسب النمو في الإنتاج الداخلي الخام للدولة المتقدمة للقطاع الصناعي

الدول	الإنتاج الداخلي الخام PIB		
	1980 - 1970	1990 - 1980	1998 - 1990
بلجيكا	3.4	1.9	1.7
دنمارك	2.2	2.0	2.7
ألمانيا	2.7	2.2	2.0
اليونان	4.6	0.7	1.9
إسبانيا	3.5	3.0	2.1
فرنسا	3.3	2.4	1.6
ايرلندا	4.7	3.6	7.7
ايطاليا	3.6	2.2	1.2
لكسمبورغ	2.6	4.5	5.0
هولندا	3.0	2.2	2.6
النمسا	3.6	2.3	2.1
برتغال	4.7	3.2	2.4
فلندا	3.4	3.1	1.5
السويد	2.0	2.0	1.0
بريطانيا	1.9	2.7	2.0
الولايات المتحدة الأمريكية	3.2	2.9	2.7
اليابان	4.5	4.0	1.1

المصدر: يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**. ص ص 21-22.

بينت تجارب الدول المتقدمة في قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة الصناعية أن هذه المشاريع تساهم بحوالي 70 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2000 مثال ذلك إسبانيا بـ 64 % وفرنسا بـ 61.8% واليابان بـ 57 % حيث يبلغ عدد هذه المشاريع في الاتحاد الأوروبي 15 دولة بـ 17 مليون مشروع أي ما نسبة 98 % من مجموع المشاريع.

يحرص الإنتاج الأوروبي إجمالاً على تحسين تنافسية المشاريع فقد عرفت الفترة ما بين 1980 – 1990 تغيرات هيكلية على مستوى دول الاتحاد مست المستوى التنظيمي والتكنولوجي كان له أثر على الاستثمار والإنتاج، حيث ظهر تباطؤ في نسب النمو في الإنتاج والتشغيل لمعظم دول الاتحاد.

أما الفترة 1990–1998 عرفت ارتفاعاً محسوساً في نسب النمو الإنتاج من خلال تكييف أكثر مع التغيرات الحاصلة لبعض دول الاتحاد مثل الدنمارك، اليونان، إيرلندا، لكسمبورغ، هولندا.

إجمالاً عرف هذا القطاع تأثيراً ايجابياً على التنمية الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي باعتبار المجموعات الاقتصادية الكبرى هي في الأصل مشاريع صغيرة تقوم على التكامل الاقتصادي من خلال عملية المقاولة من الباطن.

أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغت نسبة القيمة المضافة المحققة في الدول المصنعة حديثاً في قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة لسنة 2000 على سبيل المثال كوريا بـ 38.4 % وفلبين بـ 33 % وبرازيل بـ29.6 %، حيث يرجع هذا الارتفاع في هذه الدول لفترة التسعينات أساساً إلى القفزة النوعية في التنمية الاقتصادية فضلاً عن الاستراتيجية الصناعية التي اعتمدت في هذه البلدان وكان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الصناعية دوراً كبيراُ.

على غرار الدول النامية الأخرى حققت تونس قيمة مضافة نسبة 52.8 % في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لسنة 1999 وهذا ناتج عن الاستراتيجية المتبناة من طرف السلطات العمومية في دعم هذا النوع من المشاريع في مختلف المجالات.

ثالثا: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى التصدير

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المشاريع الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بأحجام كبيرة جدا من الاسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مشاريع كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمشاريع يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها:

- **القدرة على التكيف والمرونة:** إن قدرة هياكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في

تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون قادرة على تلبية احتياجات أسواقها وكسب أسواق خارجية للتصدير.

- **التخصص:** يؤكد البعض بان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاسواق الدولية.

- **التجديد:** إن مرونة المشاريع الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

ولتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر سنشير الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية والساعات والأدوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات أن تغزو أسواق العالم، أما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مشاريع صغير حوالي 50 %من صادراتها، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المشاريع الصغيرة 35 بالمائة من إجمالي صادرات البلاد.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، تمثل قطاعا منتجا للثروة، وفضاء مميزا وحيويا لخلق فرص عمل، وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي أن تأخذ على عاتقها الأعباء الناتجة عن البحث عن موقع جديد ضمن خارطة الاقتصاد العالمي الجديد، وذلك باعتبار أنها تمتاز بقدرة التأقلم السريع مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد، كما تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى.

المطلب الأول: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية

مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم يتزايد شيئا فشيئا، حيث ترجم ذلك في إعطاءها دورا أكبرا في السياسات الاقتصادية للبلدان، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم نذكر ما يلي:

- فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات والصناعات العملاقة وعدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها نظرا لارتفاع تكاليف تسييرها مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها إلى وحدات صغيرة.

- ازدياد الفقر والبطالة في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة مما أدى بالهيئات الدولية إلى المناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة للتقليل من انتشار الظاهرتين.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ظهرت بشكل واضح أهميتها ودورها الفعال في تحقيق تنمية اقتصادية، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية[1]:

- جذب وتعبئة المدخرات؛
- تنمية الصادرات؛
- تعظيم الفائض الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية.

الفرع الأول: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المشروعات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

الفرع الثاني: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تعطي للسلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد:

- منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية؛
- اعتماد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛
- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وتسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40-46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج

[1]– محمد الصالح زويتة ، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص21.

وهولندا وتشكل حوالي 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000، وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين، وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات جزءا من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات[1].

الفرع الثالث: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعظيم الفائض الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية

إن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الممكن أن تسهم بدور فعال في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع، ويتوقف الفائض الاقتصادي للعامل بالمشروعات حسب أحجامها المختلفة على إنتاجية العامل وأجره.

وإذا كانت المشروعات كبيرة الحجم قد تبدو أنها الأقدر على تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة نظرا الارتفاع إنتاجية العامل بها وذلك بالمقارنة بالمشاريع الصغيرة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن إمكانية تطبيق الأساليب الحديثة للإدارة والتنظيم وكافة المزايا الأخرى التي يحققها كبر الحجم، والتي تساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن هذا الاعتقاد لا يكون صحيحا على إطلاقه وذلك للأسباب الآتية[2]:

- أن مثل هذا الاعتقاد إنما يتجاهل أمرا هاما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال فسوف يتضح لنا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.
- ومن ناحية ثانية فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تملك من عناصر النجاح ما يمكنها من التفوق في بعض المجالات، وبصفة خاصة في تلك الأنشطة الصناعية التي تناسب الإنتاج الصغير، والتي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم أو النطاق كتلك الأنشطة التي تخدم سوق كلي ضيق، أو التي تعتمد على المهارة اليدوية للعامل بالدرجة الأولى، أو تلك التي تظهر للانتشار الجغرافي لأسباب تتعلق بموقع المادة الخام إلى غير ذلك من فروع النشاط الاجتماعي.

وقد أشارت إحدى الدراسات في هذا المجال، والتي اهتمت بالعلاقة بين الكفاءة والإنتاجية وحجم الإنتاج في المنشاة إلى أن انخفاض حجم الإنتاج في المنشاة عن ادني حجم أمثل في العديد من

[1]– محمد الصالح زويتة، **نفس المرجع السابق**، ص23

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، دار النشر والتوزيع عمان –الأردن، 2009 ص ص 55–56.

المشروعات، لا يترتب عليه ارتفاع يذكر في تكلفة الوحدة المنتجة، حيث يتم تعويض ذلك بالوفر المتحقق في مجال التسويق وتكلفة النقل ومن بين هذه المشروعات صناعة الألياف الصناعية، والأقطان المنسوجة يدويا، وصناعة الزيوت والشحومات، وصناعة الأحذية، وصناعة الاسمنت.

- ومن ناحية ثالثة، فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون قادرة على تحقيق الكفاءة أيضا من وجهة النظر الاجتماعية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفر في عنصر رأس المال وهو العنصر النادر في معظم البلاد النامية، فهي بذلك الأقل على استخدام المورد النادر بكفاءة أكبر، أو هي الأقدر على استخدام الفن الإنتاجية المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

ضمن هذا المجال فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تستخدم معدات أو آلات مستعملة من قبل، مما يعني إمكانية استيراد هذه المعدات بأثمان تقل كثيرا عن تكلفتها الأصلية فضلا عن أنها تخلق فرصا طيبة لنمو ورش الصيانة و أعمال الإصلاح التي تقوم بدور هام في تنمية المهارات الفنية، بالإضافة إلى إمكانية تشغيل هذه المعدات لفترات طويلة نسبيا اعتمادا على وجود خدمات الصيانة بنفقات اقل، كما أن استخدام المشروعات للفنون الإنتاجية كثيفة العمل يؤدي إلى الوفر في عنصر رأس المال و هو العنصر النادر نسبيا في معظم الدول النامية.

المطلب الثاني: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والإقليمية

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا فعال في التنمية الاجتماعية والإقليمية.

الفرع الأول: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.

تلعب المشاريع الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في مواجهة مشكلة البطالة حيث تستخدم الصناعات الصغيرة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءا من البطالة و تعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشاريع فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب

والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة، وقد أدركت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84% من العمالة اليابانية الصناعية و تساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا 2 مليون و 300 ألف مشروع فردي صغير.

وفرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1992 وحتى عام 1998 أكثر من15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وأثرها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوعب 70 % من قوة العمل الأمريكية.

وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوروبي في عام 1998، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي70% من فرص العمل بدول الاتحاد تشكل المنشآت الصغيرة جزءا كبيرا من الاقتصاد. ويحتل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاجتماعية في الدول. ويتوقع لهذه المشروعات أن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف لمقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة. ومكافحة البطالة في الدول العربية التي تقدر معدلاتها نحو 24 % وترتفع التقديرات في بعض الدول إلى 32%.

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها هو أنه برغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة. ويخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة، الفندقة، الاتصالات، المطاعم، النقل ... الخ[1].

الفرع الثاني: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية هامة والتي من بينها ما يأتي[2]:

[1]–هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش، **دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،18 و19 أفريل 2012

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 60–61.

1/ تنويع الهيكل الصناعي

تؤدي المشاريع الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، فحيث يكون الطلب على احد المنتجات محدودا فقد يصبح من الضروري بل و من المحتم إن يتم الإنتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من الاستيراد ومن ثم تقوم المشاريع الصغيرة و المتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك فقد يكون من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لحساب المشروعات الكبيرة، ومن ثم فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تصبح هي السبيل إلى تحقيق ذلك ،كما أن هدا النوع من الانتشار والنمو للمشاريع الصغيرة و المتوسطة من شانه أن يساهم في استقرار وتقوية المشاريع الصغيرة والكبيرة على السواء.

2/ توزيع الصناعة

كما تؤدي المشاريع الصغيرة و المتوسطة أيضا دورا هاما في مجال توزيع الصناعة، ذلك بإقامة مشاريع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اجتماعيا و اقتصاديا و ذلك يتمثل في توزيع المشاريع الجديدة في المدن الصغيرة و الريف و من ثم تصبح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها خاصة في مجالي توزيع الصناعة و تحقيق التنمية الإقليمية داخل الدولة، وذلك أن هذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام الكميات القليلة من المواد الأولية الموجودة محليا كما أنها تستطيع أن تخدم الأسواق المحدودة الموجودة في المدن الصغيرة والريف، وهذا فضلا عن إمكانية الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة نسبيا والموجودة محليا بوفرة نسبية.

كما أن انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة جغرافيا يمكن من جعل التصنيع قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد ومن ثم التخفيف من حدة مشكلة الفقر في المناطق النائية والريفية وتقليل الفروق القائمة بين الريف والحضر أو بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث، والذي يؤدي لانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد ازدواجية بنيان الاقتصاد القومي.

إن انتشار الصغيرة بين الأقاليم يمكن من تصنيع الريف ورفع مستوى معيشة أفراده ونشر الوعي الصناعي من خلال إعطاء الفرصة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعلم الكثير في المجال الصناعية، ومن ثم فان هذا الانتشار الإقليمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة مع ما ينجم عن ذلك من منافع كبيرة.

كما أن انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من استيعاب مشكلة البطالة الكامنة في الريف، لاسيما وان القطاع الزراعي يكون غير قادر وحده على استيعابها، ومن ثم وقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكدس المدن أو النطاق الصناعي البري التي تتركز بها

في خدمات مع ما ينجم عن ذلك من السلبيات نتيجة للضغوط على خدمات المرافق المختلفة والتي فاقت الوفورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة.

المطلب الثالث: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم المؤسسات الكبرى

تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة من خلال مايلي[1]:

1/ إعداد العمالة الماهرة والتي غالبا ما تترك المصانع الصغيرة وتتجه نحو المصانع الكبيرة التي تجد بها الأجور المرتفعة والمزايا الأفضل.

2/ قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على خفض تكاليف الإنتاج نتيجة لتميزها بانخفاض تكلفة العمل، وانخفاض نفقات البحوث، وسرعة ومرونة اتخاذ القرارات واستخدام آلات ومعدات بسيطة ذات تكلفة منخفضة وبالتالي قدرة هذه المشاريع على تكملة وتغذية الصناعات الكبيرة.

3/ تحقق المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفورا لصالح المشروعات الكبيرة من خلال تخزين المواد الخام والأجزاء والسلع النصف مصنعة.

4/ تحقق هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة قدرة على أكبر للمشروعات الكبيرة على التوسع أو الانكماش نتيجة لتميزها بإمكانية تعديل برامجها الإنتاجية سواء في أوقات الكساد، أو الرواج وبتكلفة أقل.

5/ تحصل المشروعات الكبيرة على جزء من القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث عادة ما يكون سعر الشراء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل من القيمة الحقيقية للسلع والأجزاء المنتجة.

[1]–عبد الرحمان بن عنتر ونذير عليان، **عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف،17 و18 أفريل 2006، ص 667

المبحث الثالث: مشاكل وتحديات وأفاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من النجاح التي تحققه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يعود إلى عدة عوامل والدعم التي تحظى به من قبل الدول، إلا أن هناك جملة من المشاكل والصعوبات تواجهها وتعرقل نجاحها وهذا راجع كذلك لعدة عوامل، ورغم هذا تقوم بتحديات وآفاق لتطوير هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تكاد تتصف اغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أغلب بلدان العالم لاسيما النامية منها، ببعض المشاكل والمعوقات التي تحول دون تأدية عملها بالشكل الصحيح مما يعرقل مساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية للدول المعينة وتتمثل أهم هذه المشاكل بمايلي[1]:

1/المشاكل الإدارية:

- بساطة الإجراءات الإدارية المستخدمة داخل هذه المشاريع يجعلها بعيدة عن الأساليب الإدارية الحديثة المتبعة داخل المؤسسات الأخرى. إذ في أغلب الأحيان تكون إدارة هذه المشاريع منوطة بصاحب المشروع، أي لا توجد هنالك إدارة متخصصة أو تنظيم إداري متكامل يقود العمل فيها.
- فضلا عما جاء في الفقرة السابقة فإن عدم إلمام مدير المشروع بمبادئ علم الإدارة الحديثة قد يجعل المشروع بعيد عن التجديد وبقاء عملها تقليديا.
- عدم الإلمام أعلاه قد يجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل في التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة ومن ثم التسبب في تأخير انجاز معاملاتها، أو عدم فهم المتطلبات الإدارية المطلوب انجازها من قبل المشاريع.

2/المشاكل الفنية:

- يكون اعتماد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي أغلب الأحيان على القدرات والخبرات الفنية لدى صاحب فكرة إنشاء هذا المشروع، مما يقضي إلى ضعف أو تواضع الخدمات الاستشارية الفنية التي تقدم لهذه الصناعات.
- تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة فيها مما يؤدي إلى اعتمادها في أداء عملها أو إنتاجها على المكائن والآلات القديمة والبدائية أحيانا.

[1]–هلال إدريس مجيد ومعن ثابت عارف، **دور الحاضنات الإنتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،17 و18 أفريل 2006، ص ص 1016 –1017

- ضبابية مسؤولية التوجيه على هذه الصناعة نتيجة لتعدد جهات الإشراف حالة تجمع مجموعة من المحترفين لصناعة معينة وبإنشاء مشروع صغير.

- من المشاكل الفنية المهمة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضعف الدعم الناتج عن توجه اهتمام استراتيجيات التنمية الصناعية في العقود السابقة وفي معظم الدول العربية نحو الصناعات الثقيلة، مما سبب في حرمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أي دعم أو اهتمام بها.

- محدودية المستوى الفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة جعلها تتمركز في معظم الأحيان في المناطق الريفية أو المدن الصغيرة، وبالرغم من أن هذا التمركز يعد أحد المزايا أو المواصفات الإيجابية لهذه المشاريع، إلا أن ذلك جعلها محرومة من الخدمات الأساسية التي من شأنها زيادة فعالية هذه المشاريع وتطويرها وتطوير بنيتها الارتكازية وتسويق إنتاجها إلى ما هو أبعد من حدود الضيقة المتواجدة فيها ذلك المشروع.

3 /المشاكل المالية:

- تتصف هذه المشاريع على الأغلب بالاعتماد على التمويل الذاتي من قبل مالكيها مما يؤدي إلى محدودية رأس المال لاسيما في المراحل الأولى لبدء المشروع.

- إن تداخل الإدارة مع الملكية لهذه الشركات واتخاذ القرار من قبل المالك نفسه يجعل من الصعوبة بمكان قبول مشاركة آخرين في رأس مال المشروع، نظرا لإمكانية فقدان الهيمنة على اتخاذ القرار بوجود الشريك الأخر.

- صعوبة الحصول على القروض الائتمانية بسبب امتناع البنوك التجارية عن منح المشروعات الصغيرة قروضا مختلفة الآجال لعدم قدرتها على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة، مما يقضي إلى حرمانها من التمويل اللازم لتطوير مشروعاتها وإنتاجها وتقنيتها الإنتاجية المستخدمة.

4/ المشاكل التسويقية[1]:

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظل منافسة قوية بين هذه المشاريع مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المشاريع الكبرى من ناحية أخرى، بالإضافة إلى شدة المنافسة على المستوى الخارجي من جهة ثالثة، ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- عدم الإلمام بمبادئ التسويق، يؤدي إلى فشل المشروع بغض النظر عن أهمية وجودة السلع والخدمات التي ينتجها.

- نقص الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعارض والإعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون، وإقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومنافذ التسويق البعيدة.

[1]- سمية قنيدرة. **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2009-2010، ص ص 77 -78.

- الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص كفاءات رجال البيع والتسويق، وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة.

- ضعف الحماية للمنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة، التي تحد من نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة تذرعا بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط.

- ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة.

ونشير في الأخير أن المشكلات التسويقية تختلف باختلاف طبيعة النشاط والمنتوج وتتعلق خاصة بنقص الخبرة في هذا المجال.

5/ مشاكل العقار الصناعي:

تكمن مشكلة العقار الصناعي في:

1. مشكل الحصول على عقار صناعي.
2. مشكل إحصاء المساحات والأراضي العقارية بسب إن الكثير لا يملكون عقود الملكية.
3. أغلب العقارات الصناعية غير مستغلة وتعود ملكيتها إلى المؤسسات العمومية المفلسة.
4. في اغلب الأحيان موقع المناطق الصناعية غير ملائم أو متعارض مع الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الصحية.
5. ثقل الحصول على عقار صناعي حيث تستغرق مدة طويلة وهذا بالرغم من إنشاء هيئة لذلك.

البنى التحتية لا تستجيب لمتطلبات تقنية للمشروع.

6/مشاكل الحصول على المعلومات

تتمثل في غياب المعلومات الدقيقة ذات الطابع الاقتصادي وهذا ناتج عن[1]:

1. غياب بنوك للمعلومات والإحصائية من طرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والهيئات المعنية.
2. غياب معطيات عن السوق على الصعيد الوطني، الجهوي والمحلي وحتى الخارجية.
3. غياب أو قلة المعطيات عن نوعية الاستثمارات المختارة.
4. ضعف استعمال وسائل الإعلام الآلي ومن بينها الانترنت في عالم الأعمال.

[1]- سليمان ناصر وعواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات "المعوقات والحلول"**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،28 و29 أكتوبر 2014، ص ص 4 –5.

7/المشاكل الأخرى[1]:

- تدني مستوى الخدمات والرعاية الاجتماعية للعاملين قياسا إلى تلك التي تقدم للعاملين في المؤسسات الاقتصادية كبيرة الأخرى.
- ضعف القدرات الفنية والمهارات العلمية التي تتمتع بها العمالة الوطنية المستخدمة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود دراسة جدوى اقتصادية قياسية لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: العوامل المؤدية لنجاح وفشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تزايد الاهتمام بموضوع نجاح وفشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع بداية الثمانينات باعتبار إنهما وجهان لعملة واحدة. ويمكن الاستفادة من نتائج العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في وضع دليل يرشد رائد الأعمال نحو المخاطر التي تهدد نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأسباب فشلها حتى يتجنبها ويوضح له أهم أسباب نجاحها ليستفيد منها. وسيتم عرضها في مايلي:

الفرع الأول: عوامل فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

من أهم عشرة عوامل التي تهدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة بعض الكتاب والباحثين سيتطرق إليها في الجدول التالي:

جدول رقم (1-6): عوامل فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

	Sharton Nelton	W .Gibbdyer	Hardd.welsh	Range Harris Janet (بالنسبة للملاك من الإناث)
1	عدم المعرفة بكيفية تشغيل المشروع.	عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي.	ادعاء أسباب خارجية للفشل.	عدم القدرة على توفير رأس المال.
2	قصور في التعامل مع الغير.	ضعف شبكة الأعمال بين موارد المشروع.	ضعف التخطيط.	نقص العمالة المدربة.
3	ضعف التمويل.	ضعف علاقات التعامل مع الغير.	عدم توافر المعلومات المناسبة.	عدم اخذ عمل المرأة مأخذ الجد.
4	النمو السريع بدون التحكم.	عدم القدرة على مواجهة الضغوط.	ضعف التوجيه بالسوق.	عدم توافر بيانات عن الملاك من الأثاث.

[1]-هلال إدريس مجيد ومعن ثابت عارف، **مرجع سبق ذكره**، ص 1017.

5	نقص التخطيط الاستراتيجي.	عدم التوازن في حياة رائد الأعمال.	الفشل في التفويض.	عدم القدرة على مواجهة التشريعات الحكومية.
6	عدم القدرة على الابتكار.	عدم القدرة على تكوين	تعدد الأدوار التي يقوم بها رواد الأعمال.	صعوبة الحصول على عقود عمل مع الحكومة.
7	عدم وجود معاونين للملاك/المدير.	قلة التزام وجهد المالك/المدير.	عدم المرونة.	ارتفاع تكلفة تطوير تكنولوجيا خاصة.
8	قصور في الاتصال بالبيئة الخارجية.	التأخير في تنفيذ بعض التصرفات.	الرغبة في المستوى المعيشي الفاخر.	عدم توافر عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات.
9	الفشل في التعرف على نقاط القوة والضعف.	السلوك غير الأخلاقي أو غير القانوني.	نقص المعلومات المرتدة.	ضعف التدفق النقدي.
10	عدم تقبل النقد أو الاستفادة منه.	ضعف القدرة على التغيير وإقناع الآخرين.	عدم القدرة على مسايرة التطورات.	ارتفاع تكلفة تامين.

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر ونذير عليان، **عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف،17و 18 أفريل 2006، ص 669.

الفرع الثاني: عوامل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الكثير من مشاريع الصغيرة والمتوسطة تحقق النجاح مع الزمن، وهذا يعود لمجموعة من العوامل والمتمثلة بشكل عام في كفاءة الإدارة والتي يمكن تحديدها بعوامل النجاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتقسم عوامل النجاح إلى قسمين هما[1]:

1/عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:

في حالة كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فأن المشروع سوف يحقق النجاح، وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة ومهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:

- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية.
- قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور.
- قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الماهرة للمشروع.

[1]- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة "من الباء إلى الياء"، مرجع سبق ذكره**، ص ص 50-52.

- قدرة الإدارة على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.
- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.
- الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها. وهذه القدرات تتطلب من الإدارة القيام بكفاية عالية بالأعمال التالية:

✓ دراسة بيئة العمل داخل المشروع وحاجاته بعناية ووضع كافة الحلول للمستقبل للمشكلات المتوقعة في المستقبل وتأمين كل الاحتياجات؛

✓ صيانة الموارد وتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل مع رقابة دقيقة للاستثمار؛

✓ اختيار المزيج التسويقي المناسب والسوق الملائم لأعمال المشروع وسلعه وخدماته وإتباع سياسة تكثيف الأسواق؛

✓ التخطيط الدقيق للأعمال والعمالة واختيار موظفين اكفاء وإتباع برامج دعاية وإعلان مناسبة؛

✓ إقامة علاقات عمل وثيقة مع الموردين؛

✓ مسك السجلات الملائمة للإيرادات والمصروفات؛

✓ إتباع نظام ائتمان مراقبا رقابة قانونية.

2/ عوامل مساعدة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وتتمثل بالتالي:

✓ تحديد الهدف goal settingبدقة، والعمل على تحقيقه بكافة الوسائل المتاحة.

✓ التخطيط planning ويشمل التنبؤ بالمستقبل والتخطيط لمواجهة التنفيد وصعوباته.

✓ التنظيم organizing على أن يشمل التعامل مع القوانين والأنظمة.

✓ التدريب training، تدريب جميع العاملين في المشروع.

✓ المشورة advice وقبول النصيحة من الأطراف ذات العلاقة.

المطلب الثالث: أفاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: أفاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية:

إن إحصائيات سنة2004 تكشف بان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلغ إلى 312.959 مشروع صغير ومتوسط الحجم وتشغل ما يقارب عن838.504 عاملا، علما بان الزيادة السنوية تقدر 24.372 مشروع صغير ومتوسط وهذا يؤكد أن الفضاء واسع للمبادرات للتنمية المحلية وتبادر المديريات الولائية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في كل أنحاء الوطني إلى تطوير أفاق هذا النوع من الاستثمار، وبالتالي فهي تستعمل آليات لتحقيق تعزيز القدرة التنافسية وأهمها:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مشاتل المؤسسات؛
- مراكز التسهيل؛
- المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المجلس الوطني لترقية المناولة؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد جسد تدعيم الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمارات برأس مال قيمته 30 مليار دينار ودعم صندوق رأس مال المخاطرة بمبلغ يقدر ب 3.5 مليار دينار وخصصت الحكومة لبرنامج الوكالة الوطنية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة مبلغ سنوي قدره 1 مليار دينار جزائري ذلك لتأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل التحديات للدخول الفعلي لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمام الفعلي للدولة الجزائرية إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن ناحية أخرى فقد استفادت الصناعة التقليدية باتساع في هياكلها ب 12 غرفة ولائية و30 مشروعا جديدا.

واستفادت من 2800 مشروع بمبلغ 280 مليون د ينار جزائري من خلال الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية وهذا ضمن مخطط التنمية المستدامة آفاق.

وفيما يخص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005 الذي رصد من أجله 4200 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار، وخصصت حصة 4 ملايير دينار جزائري للتكفل بالنشاطات التالية والتي تدخل ضمن القطاع المذكور أعلاه:

- انجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- انجاز مشاتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة وانجاز دور الصناعة التقليدية؛
- دراسة وانجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية؛
- دعم تطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

وفيما يخص دعم الابتكار التكنولوجي انشئت على إثره لجنة وزارية تجتمع دوريا للدراسة التشخيصية حول الموضوع.

كما ذكرنا سابقا رصدت الحكومة الجزائرية مبلغ 55 مليار دولار لدعم النمو والتنمية الوطنية بحيث تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحوالي 75% من الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات.

ونظرا للنمو المتزايد للسوق والقدرات الاقتصادية الواعدة، وضع القطاع مخططا للوصول إلى حوالي 600 ألف مشروع صغير ومتوسط، وهذا ما يؤهل إلى خلق مناصب شغل جديدة.

إن معدل النمو للمشاريع الصغيرة في التحول مشاريع متوسطة يقدر بنحو 20 ألف مشروع سنويا ولكن تسعى الحكومة للوصول إلى 40 ألف مشروع سنويا، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الحرفيين قد بلغ في سنة 2004 إلى 89 ألف حرفي، وهذا النشاط يساهم في تقليص وامتصاص البطالة.

الفرع الثاني: آفاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاتفاقيات الأجنبية

منذ عام 2004 تبنت الحكومة الجزائرية مشروع خاص بتأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار برنامج الشراكة، وتهدف الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارية حرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بحلول عام 2017، وستشهد المرحلة الأولى إعفاء ضريبي لكل السلع نصف المصنعة وللمواد الأولية وسوف يستمر المشروع إلى غاية وصول إعفاء ضريبي كامل لجميع السلع التي تدخل للجزائر أو تخرج منها.

ويجدر بالذكر إن الاتحاد الأوروبي قد قدم نحو 57 مليون أورو لإعادة تأهيل وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورصد حوالي 600 مليون دولار لإنشاء جهاز خاص وهي الوكالة الوطنية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وللمحافظة على النشاط الاقتصادي في المناطق الجنوبية والهضاب العليا، حيث حث المشروع إلى منع الحرفيين من الهجرة من مناطقهم وذلك بإعطاء فرص عمل للذين يملكون القدرة في تصدير منتجاتهم للأسواق الخارجية[1].

[1]– نجية ضحاك، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس و اليوم أفاق، تجربة الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف،17و18 أفريل2006، ص ص 145-146.

خلاصة الفصل الأول:

إن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا ومساهمة قوية في الاقتصاديات الوطنية والدولية، فبالرغم من محددات أو معايير التعريف لهذه المشاريع تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا الاختلاف راجع إلى اختلاف درجة النمو من جهة، واختلاف النشاط الاقتصادي المتضمن هذا النوع من المشاريع من جهة أخرى.

كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل وصعوبات وتتميز بعدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات أخرى، إضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه بتوفير مناصب الشغل ومساهمتها في خلق قيمة مضافة، والدعم التي تقدمه إلى المؤسسات الكبرى. وكذلك تحقق عدة نجاحات وهذا راجع إلى عدة عوامل وتحديات وآفاق.

الفصل الثاني:
مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال

تمهيد الفصل الثاني

تعتبر البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي في غاية الأهمية، وتشكل عامل أساسي مساعد في إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فأثر السياسات الاقتصادية والقانونية تسمح للحكومة بإدارة الاقتصاد الكلي بتماسك وباستشراف، ما يؤمن الأرضية الصالحة لقيام وعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لقد أدى التقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة من مظاهر مختلفة إلى خلق مناخ اقتصادي تنافسي شديد التعقد أصبح من خلاله قرار إنشاء مشروع صغير قرار استراتيجي صعب للغاية، لا يمكن اتخاذه إلا بتوافر ضمانات كافية لنجاح المشروع، وذلك بسبب تعقد مسيرة إنشاء وتنمية المشاريع نتيجة المشاكل الفنية والإدارية والمحيط الخارجي، وبالتالي جاء مفهوم المرافقة كإجراء لترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق مجموعة من الهيئات المختصة التي تعمل على دعم الروح المقاولاتية.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: شروط ومراحل مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: إجراءات مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المبحث الأول: ماهية مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعتبر هيئات دعم المقاولاتية مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، كما تعتبر أهم الآليات الجديدة المبتكرة لترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يترتب عنها من خلق مناصب شغل جديدة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن أهمية دور هيئات الدعم والمرافقة ناتجة من الدور الذي تلعبه هذه الهيئات في إنجاح مسار هذه المشاريع من خلال تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مفهوم مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعتبر تعريف المرافقة أمرا في غاية التعقيد لتنوع هياكل المرافقة والخدمات التي تقدمها، وسنحاول فيمايلي عرض بعض التعاريف الواردة في هذا المجال.

- المرافقة هي متابعة ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ الإنشاء إلى غاية أن يصبح المشروع قادر على المنافسة، بحيث تعتبر المرافقة مهنة قائمة بذاتها تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا، وهي تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتية.[1]

- وتعرف أيضا بأنها مجموعة الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة، هذه الخدمات تشمل مجالات عدة: المادية، الاستشارية، التكوينية...، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المرافقة تدل كذلك على تلك العلاقة الشخصية التي تربط لمدة معينة من الزمن الحامل المشروع مع الشخص من هيئة المرافقة، والذي تتمثل مهمته في متابعة المقاول ومساعدته خاصة خلال مرحلة نمو مشروعه وتطوره.[2]

- ويعتبر التعريف الأكثر شمولا لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف "أندري لوتأوسكي" "André letowshi " وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا" ABCE " في مذكرة داخلية أعدها، إذ نجده قد عرفها على أنها" تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ.[3]

---

[1]- سليمة غدير أحمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،5 و6 ماي 2013، ص10.

[2]- أسماء بوبكري، **خلق مؤسسة "قاعة رياضة النساء"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2013-2014، ص16.

[3]- عبد الفتاح بوخمخم وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة "واقع التجربة الجزائرية"**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011، ص 399.

إذن نستنتج أن المرافقة تهدف إلى مساعدة المقاول (صاحب المشروع) على إنشاء مشروعه وعلى ضمان استمرارها وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تختلف باختلاف احتياجات كل صاحب مشروع،

كما تأخذ صفة علاقة شخصية تربط صاحب المشروع مع المرافق الذي يساعده في حل المشاكل التي تواجهه.

المطلب الثاني: أشكال وخصائص مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة أنواع للمرافقة كما أنها تتميز بعدة خصائص.

الفرع الأول: أشكال مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة

حسب الباحث "رحيم حسين" تشمل المرافقة التي تنتظرها المشاريع الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال يمكن تلخيصها فيمايلي[1]:

1.المرافقة المعنوية:

وهي من أهم أنواع المرافقة التي يحتاجها المنشئ منذ اللحظة الأولى لانطلاق مشروعه، فهذه المرافقة تقدم للمنشئ النصح و التوجيه والإرشاد، حيث تعمل على بلورة أفكاره أو ضبطها، وتجسيدها على أرض الواقع، لأنه عادة عندما يفكر المنشئ في إنشاء مشروعه، تتراود عليه عدة أفكار، و هو في هذه الفترة بحاجة لمن يؤكد له صلاحية هذه الفكرة وإمكانية تطبيقها على الواقع، حتى لا تبقى مجرد فكرة، ثم يحدد له ما هي الاستراتيجية التي سيتبعها للوصول إلى الهدف الذي يجب تحديده بدقة، وهذا هو الذي يلعبه المرافق في بداية مراحل عملية مرافقته للمنشئ حيث يقوم برفع معنوياته و تشجيعه.

2.المرافقة الفنية:

في هذه المرحلة يقوم المرافق بمساعدة المنشئ في دراسة الجدوى الاجتماعية أي الموارد الاجتماعية التي يحتاجها لمشروعه، و تحديد الشروط اللازمة لإنجاح المشروع من اختيار للموقع والآلات، و كذلك مساعدة صاحب المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج، و استخدام الأنظمة المعلوماتية، بعد أن يكون قد حدد هو والمرافق الهدف الذي يريد الوصول إليه بدقة، وذلك بأن يجردا وبالتفصيل كل حيثيات المشروع دون إهمال أي شيء منها، لأن أي خطأ أو تهاون في هذه المرحلة يؤدي إلى نتيجة يكون مآلها فشل المشروع، لهذا يجب أن يتوقع المرافق و المقاول كل المخاطر و الصعاب التي يمكن أن يواجهها أثناء تنفيذ فكرة المشروع،

[1]–نسرين غيتي، **مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، في ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة،2008 _2009، ص ص 57 –59.

لأن هذه المرحلة من المشروع تعتبر حساسة لأنها مرحلة اتخاذ القرارات ووضع التكتيكات، التي سيتبعانها لتنفيذ الاستراتيجية التي حدداها في المرحلة الأولى من المرافقة.

3.المرافقة الإعلامية:

تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ، وهي أن يوجهه للطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات والاتصال داخل مشروعه، كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع مشروع صغير، ولهذا يجب على المرافق أن يمنح المقاول المساعدة في مجال كيفية الإشهار والترويج بمنتجه.

4.المرافقة أثناء التدريب والتكوين:

وتعتبر المرافقة هنا بمثابة عملية تلقين وتعليم، ففي هذه المرحلة من المرافقة يقوم المرافق بتلقين دروس للمشروع عن المقاولة، وكيفية إنشاء مشروع، ويعرفه بصفات المقاول الناجح الذي يعتبر قائدا ومبادرا، حيث يرتبط هذا النوع من المرافقة بضرورة تشكيل مجموعة من المنشئين قائمة على الكفاءات. وهذا التدريب والتكوين مستمر مع استمرار المشروع الصغير، فهو لا يتوقف عند مرحلة من مراحل إنشاء مشروع.

وتتم هذه المرافقة من خلال توفير دورات تكوين، وذلك بتشجيع عقد الملتقيات والندوات المتخصصة، وكذا دعم اقتناء الكتب والمجلات العلمية، والأدلة النموذجية للمشاريع حتى يستفيد منها المقاول في مشروعه.

5.المرافقة التكنولوجية:

فضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية، ينبغي تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التكنولوجيا، واستخدامها وذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرافق للمنشئ عن التكنولوجيا الحديثة ودعم أسعارها.

6.المرافقة الإدارية:

وتتمثل في التسهيلات التي يقدمها المرافق للمنشئ والمتعلقة بالإجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، واجراءات الحصول أو امتلاك العقار ...

7.المرافقة المالية:

لعلها من أهم ما ينتظره المنشئ عموما، حيث تشمل المساعدة المتعلقة بالتمويل، خاصة ترقية الادخار ومشروعه والمساهمة في ضمان جزء من القروض وتخفيض تكلفة التمويل وتمديد آجال السماح، والإعفاء الكلي أو الجزئي ولفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية، أو الإعفاء من الضمان الاجتماعي خلال فترة محددة، وكذا منح مساعدات مباشرة

خاصة لبعض المشاريع كمشاريع التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشاريع التي تقام في المناطق النائية.

الفرع الثاني: خصائص مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هناك تعدد وتنوع كبيران في الجوانب الواجب توافرها لدى المرافق الناجح، وقد حصرها الباحث Robert Papin فيمايلي:[1]

1. **الثقة في النفس:** تعمل الثقة لدى المرافق على تنشيط جوانبه الإدراكية والتصويرية وهذا ما يجعله أكثر تفاؤلا في تقديم الأحسن لصاحب المشروع.
2. **القدرة على تقلد منصب القائد:** تتطلب عملية المرافقة وجود قائد يتمتع بالقدرة على إنعاش النشاط والتعامل مع الصراعات وتكييف الهياكل.
3. **الطاقة والحركية:** هما سلوكان ضروريان لا يمكن الاستغناء عنهما، لأن عملية مرافقة إنشاء مشروع يتطلب بذل جهد معتبر من قبل المرافق إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز هذه المهمة.
4. **القدرة على حل مختلف المشاكل:** قد تواجه المرافق عقبات عديدة عند مرافقة المنشئ للمرافق مثلا، وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها، واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى كنقل المشكلة إلى استشاري آخر.
5. **تقبل الفشل:** يشكل الفشل جزء من النجاح، وبالنسبة للمرافق الفشل والخطأ هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية، فالمرافق قد يفشل في مرافقة صاحب المشروع وهذا ليس بضرورة، الخطأ والعيب يكون دائما في المرافق، قد يكون أيضا في صاحب المشروع وبهذا سيفشل المشروع.
6. **أن يتوفر على روح المخاطرة والمبادرة:** فالمرافق الكفء هو ذلك الذي يحسن استغلال الفرص، أو حتى خلقها في مجال مهنته، بل وأن ينشئ من مهنته ميزة تنافسية، وأن تتحول مجهوداته إلى حقيقة، إلا إذا تتم بروح المبادرة وأن يكون إقدامه محسوب المخاطر.
7. **العزم والإصرار:** يجب أن تكون عزيمة المرافق صادقة في تحقيق العدل والمساواة بين جميع أصحاب المشاريع.
8. **تصرفاته طبيعية:** يغلب على سلوكه الشفافية الصادقة، والاتصال المباشر مع أصحاب المشاريع، ويتميز بالتواضع والطيبة والمشاعر الصادقة.

[1]–نسرين غيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 85 –86.

9. قادر في حنكته على التأثير فيمن حوله: يجب أن يتميز المرافق بقدرته على تحريك الأحداث لحل المشاكل التي تصادفه مع أصحاب المشاريع، ويستطيع أن يقرب بين وجهات النظر المختلفة للمبادرين في إنشاء المشاريع.

10. الحضور الملموس: يجب أن يكون للمرافق حضور ملموس في جميع اللقاءات والاجتماعات والمناسبات التي تخص أصحاب المشاريع، مما يدل على تمتعه ببراعة الاتصال، والقدرة على اكتساب قلوب الآخرين،

11. يجب أن يتميز المرافق بصفات جسمانية (الصحة، والقوة، والنشاط):

– يجب أن يكون المرافق قادرا على الفهم والاستيعاب، والتحصيل وحسن التصرف والحكم على الإنشاء.

– يجب أن يتميز بصفات فتية تتمثل في الإلمام بالمعلومات عن الوظيفة التي يؤديها (المرافقة)، وهذه الصفات تتعلق بالخبرة، وهي تنشأ نتيجة مزاولة العمل.

– يكتسب المرافق من خلال ممارسته لمهنته دقة فكرية (ثقافية) وصرامة تمكنه من التغلب على المشاكل المتصلة بإنشاء المشروع.

المطلب الثالث: أسباب لجوء المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المرافقة

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى المرافقة الخاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها، ولعل من أهم هذه الأسباب هي تعقد مسيرة إنشاء المشروع التي تنتج من عدة جوانب تتمثل أهمها في مايلي:[1]

1.التعقد الفني: لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشاءه الكثير من الخبرة والكفاءة التسيرية الكافية، وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية العالية، حيث أن هذه الأخيرة تتطلب مجموعة من المعارف الإضافية في الإدارة والتسيير، المحاسبة، القانون، الجباية، الإستراتيجية...

2.التعقد الإداري: غالبا ما يواجه أصحاب المشاريع صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع، والمتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها وهو يمثل ثقل كبير على أصحاب المشاريع، مما ينتج عن ذلك تأخير كبير في إجراءات_الإنشاء القانوني للمشروع وانطلاق النشاط، وهو ما قد يؤدي أحيانا إلى التخلي عن انجاز المشاريع.

[1]– محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 18و19 أفريل 2012، ص4.

3.تعقد المحيط الخارجي: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات، وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات بهدف الاستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل.

4. هشاشة وضعف المشاريع حديثة النشأة: هناك مجموعة من المشاكل الفنية التي تعاني منها المشاريع الصغيرة وخاصة في مراحل نشأتها الأولى، والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها، وسوف نركز هنا أهم هذه المشاكل، المتمثلة في:

- **معدلات الوفاة والفشل العالية:** فالدراسات التي أجريت في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة تبين بأن 50% من كل 1000 مشروع صغير، لا يبقى لأكثر من سنة ونصف (18 شهرا)، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات.
- **الضعف المالي:** السمة السلبية الثانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، هي ضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، وتتمثل أسباب هذا الضعف في ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل والإنتاج وصعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو بالإضافة إلى محدودة القدرة على امتصاص آثار المخاطر المالية والتردد في التوسع المالي وكذلك حاجة استخدام الأرباح للاستخدام الشخصي، مع محدودية الأرباح التي تحققها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأثير الضرائب على المبالغ المتبقية.
- **الضعف القانوني والسياسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

الكثير من الصعوبات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هي ناتجة عن سياسات وقوانين لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المشاريع، بالإضافة إلى ذلك فهذه المشاريع غير قادرة على تغيير هذا الوضع، حيث أنها تشكوا من ضعف القدرة على التأثير في التشريعات مثلا قوانين الضرائب وضعف القدرة على معرفة الاعتداءات، وكذا ضعف القدرة على انتزاع الحقوق والضعف السياسي بسبب غياب نقابات وجمعيات مهنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كل هذه التعقيدات المذكورة شجعت ظهور ما يسمى بهيئات دعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الرابع: أهمية مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخدمات التي تقدمها

تعتبر المرافقة حلا للمشاكل التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تقدم خدمات عديدة لها.

الفرع الأول: أهمية وأهداف مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المرافقة حلا للمشاكل التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي:

– تسمح لصاحب المشروع بالتغلب على الصعوبات التي قد تصادفه خلال الإعداد لانطلاق مشروعه الجديد، فغالبا ما يكون للمقاول فكرة أو مشروع غير مكتمل ولكنه يحتاج إلى الدعم الذي تقدمه

له المرافقة فيما يتعلق بإعداد مخطط العمل، أو إنجاز دراسة للسوق المستهدف، كما قد يجهل كيفية إجراء دراسة مالية مضبوطة يستطيع من خلالها تحديد احتياجات المالية، شكل التمويل الذي يحتاجه، وأيضا النتائج المتوقعة؛

– تعمل على تشجيع المشاريع المبتكرة التي تتميز بدرجة عالية من الخطورة نظرا للاحتياجات المالية الكبيرة للمشروع وكذلك الصعوبة التي يواجهها المقاول اختيار الموقع الاستراتيجي والثنائية المنتج والسوق، ونظرا أيضا للجهل بخبايا السوق والمحيط الذي سينشط فيه خاصة في ظل عدم وجود منافسين مباشرين محددين من البداية؛ [1]

– ضرورية لأغلبية حاملي المشاريعٍ؛

– تجنب المبتدئين الكثير من الأخطاء؛

– تعمل بشكل كبير على إزالة الشعور بالوحدة؛

– ترفع من حظوظ نجاح المشاريع؛[2]

– تقوية رأس المال الكفاءات لمنشئ المشروع، عن طريق تحويل المعارف، التكوين الفردي والجماعي؛

– تهدف إلى ضبط التعقيدات وتوضيح الخيارات الممكنة لصاحب المشروع؛

– القضاء على التعقيدات وحل المشاكل الأخرى التي قد تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل مشكل الحصول على التمويل.

الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الو م أ، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وغيرها)، وارتكزت عمليات مرافقة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور أساسية[3]:

- **الدعم المالي:** لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع؛
- **تطوير شبكات النصح والتكوين:** في مجال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- **الدعم الوجيستيكي:** توفير مقر لنشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض

[1]– نادية دباح، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2011 –2012، ص 63.

[2]– الشريف ريحان وريم بونوالة، **حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة «نموذج في مجال تكنولوجيا المعلومات"**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي رباح–ورقلة،18 و19 أفريل 2012، ص5.

[3]– محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 4 –6.

النصائح البسيطة والمعقدة حسب مشروع صغير وتقوم بهذه العمليات من خلال انفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات

المبحث الثاني: مراحل مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشروط الواجب توفرها في المرافقة

المطلب الأول: مراحل مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمشاريع الصغيرة، تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي :

الفرع الأول: مرحلة الفهم (الاستقبال)

عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث، يقوم المرافق بتوجيه المقاول للتنمية وذلك بأن يزوده بالمعرفة، وهذا ما يساعد على اختيار استراتيجية مناسبة، دون نسيان بأن المرافق يجب أن يكون قد تلقى تكوينا عاليا[1]، وبالتالي فمرحلة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات المقاول، فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين المقاول وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية المقاول وما هي طموحاته وما ينتظره في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها للمقاول[2]. وتمهد إلى فكرة وضع استراتيجية تساعد في تأدية عمل المرافقة بكل سهولة.[3]

الفرع الثاني: مرحلة المرافقة خلال الانشاء (المرافقة من أجل التسيير)

حيث نجد في هذه المرحلة أن القيمة الموجودة في النصيحة، التي يقدمها المرافق للمقاول، تكمن في كيفية التعامل وتكيف المقاول معها، وليس في تطبيقها حرفيا، بشرط أن تضمن استقلالية المقاول، وهذا راجع الى سببين هما:[4]

---

[1]– نسرين غيتي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[2]– محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابه، **المرافقة في انشاء المشاريع الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3]- Stéphane Marion, et autre, **Réflexions sur les outils et les méthodes à l'usage du créateur d'entreprise**, éditions de l'adreg, Avril 2003, p. 17.

[4]– محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابه، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

– الأول هو أن الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، وذلك بالاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع لأنها تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد.

– الثاني تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات...

والاستقلالية هنا لا تعني الحرية، لأن الاستقلالية تعتمد على الانفتاح وهذا ما يجعله عامل قوة بالنسبة للمقاول.[1]

الفرع الثالث: مرحلة المرافقة بعد الانشاء

أولا: المرافقة من أجل التطوير الدائم والاختراع

في هذه الأثناء يظهر المقاول براعته، وأفكاره ويستخدم طاقاته وقدراته الكامنة، حيث يقوم بتطوير مؤسسته وتغيرها، وذلك بإدخال تقنيات جديدة ومتطورة، وفي هذه المرحلة يكون دور المقاول رئيسي، أما دور المرافق فهو يراقب فقط تصرفات المقاول من بعيد لأنه يكون بهذا وصل إلى بر الأمان[2].

ثانيا: المتابعة

القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المشاريع الصغيرة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال المقروضة[3]، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع المقاول طوال السنتين الأوليتين يتم فيها بحث العناصر التالية[4]:

- التسيير :الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال؛
- الرؤية الاستراتيجية؛
- أسئلة مختلفة :العقود، المناقصات...

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع المقاول لحل هذه المشاكل.

---

[1]–نسرين غيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

[2]– محمد قوجيل ومحمد بوغابة، **نفس المرجع السابق**، ص 78.

[3]- DUVERT Régis, et autre, **L'appui à la création d'entreprise ou d'activité**, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai 2002, p 38.

[4]– محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 8–9.

المطلب الثاني: الشروط الواجب توفرها في المرافقة

لكي يستفيد الشاب المقاول من المزايا الممنوحة لإنشاء مؤسسة مصغرة ينبغي أن تتراوح سنه ما بين 19 و50 سنة، كما ينبغي أن يكون المقاول ذو شهادة أو خبرة وكفاءة مهنية، وأن يقدم نسبة من المبلغ الإجمالي بالاستثمار في شكل مساهمة شخصية، ويشترط أيضا ألا يكون شاغلا لوظيفة مأجورة عند إيداع الملف، هنا يجب على الهيئات المرافقة مايلي:[1]

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير؛
- وضع معايير محددة عند اختيار المشاريع لمرافقتها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، تحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية؛
- يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات.

المطلب الثالث: آثار مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يتمثل أثر المرافقة في الجوانب الإيجابية أو السلبية التي يتم تحقيقها من جراء الاستفادة منها ويرى بعض الباحثين أنه في كثير من الأحيان يصعب قياس أثر المرافقة بشكل مطلق، ولهذا يتم اختيار أوجه وجوانب مختلفة للتمكن من قياسه:

أولا: قياس أثر المرافقة على المؤسسات المنشأة

لا توجد أي دراسة تؤكد على أن توفير استقبال جيد يرفع من عدد حاملي المشاريع الوافدين إلى أحد هيئات المرافقة، لأن الرغبة في إنشاء مشروع تتوقف بالدرجة الأولى على العوامل الثقافية والاجتماعية والنفسية.[2]

---

[1]– كمال زيتوني، كريم جايز، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص5.

[2]–صندرة سايبي ، **دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ، 2005/2004، ص 72.

ثانيا: قياس أثر المرافقة على معدل فشل المنشئ

تتمثل وظائف شبكات المرافقة في استقبال حاملي المشاريع، وكذلك إعادة توجيههم إذا كانت مشاريعهم غير قابلة للتحقيق على أرض الواقع، وفي أحيان كثيرة تصطدم هذه الشبكات بأن حاملي المشاريع يلجؤون إلى الاستفادة من الاستشارة على مستوى مكاتب أخرى، وفي هذا الوضع هل حققت هذه الشبكات أثار إيجابية أم لا؟، وقد أجريت عدة دراسات، خلصت إلى أن المرافق يمكن أن يحث في المنشئ الفاشل الرغبة في البدء، والانطلاق من جديد.[1]

ثالثا: قياس أثر المرافقة على معدل نجاح المنشئ

إن الطريقة الأمثل لقياس هذا الأثر هو الرجوع إلى نتيجة الملاحظة التي قام بها المختصون، حيث بين نشاط مهنة المرافقة أن هذه الأخيرة ضرورية لأغلب حاملي المشاريع، وترفع من نسبة نجاح مؤسساتهم، وتجنبهم من الوقوع في الكثير من الأخطاء، كما تظهر مزايا كبيرة في مجال إعداد التقديرات المالية، وتعمل على إزالة الشعور بالخيبة والخوف اللذان يحيطان بالمنشئ وحتى تعرف
الآثار الإيجابية للمرافقة يجب اللجوء إلى المقارنة المرجعية أي المقارنة بين عينتين من المؤسسات أحدهما تم مرافقتها والأخرى لم يتم ذلك، ثم تحديد الأثر.

رابعا: أثر المرافقة على نسبة الخطر والاستقلالية

تقوم المرافقة بحماية المؤسسة الصغيرة من الإفلاس ومن جميع الأخطار التي يمكن أن تصيبها، لكنها في نفس الوقت تحد من استقلالية المنشئ.

خامسا: أثر المرافقة على مستوى التنمية المحلية[2]

ترى الباحثة (خليدة محمد بلبكير) أن المشاريع الصغيرة تستطيع أن تقيم توازنا اجتماعيا واقتصاديا أكثر وضوحا، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على عكس المشاريع الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه المساعدة على خلق فرص ومعارف لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه، ورفع مستوى المعيشة بشكل عام. فالمشروع الصغير يتيح فرصة اقتصادية جيدة موجودة من قبل، بالنسبة للكثير من المجموعات ذات الدخل المنخفض، كما أن وجود هذه المشروعات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة. كما ترى الباحثة أيضا أن هذه المشروعات تلعب دورا هاما في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا في الدولة نفسها، أو من الدولة الأم إلى دول أخرى أكثر تقدما، وكذلك تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة معامل

[1]– صندرة سايبي، **نفس المرجع السابق**، ص 72.

[2]– نسرين غيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 82-83.

وورش عمل التدريب وإعداد الكوادر البشرية في جميع التخصصات ومنه يطلق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أنها " أداة للتنمية العادلة وتوزيع الثراء " وهي وسيلة لمحاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية حيث تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشكلة البطالة.

المبحث الثالث: إجراءات مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال

المطلب الأول: هيئات مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

عند بداية التسعينات جاءت قوانين عديدة تشجع على العمل الحر وعلى مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها قوانين الاستثمار والقروض المصغرة...الخ، وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من بينها نذكر ما يلي:

الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمشاريع الصغيرة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة، اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل مرافقة المشاريع الصغيرة وهي مكلفة بـ:

- تنمية المشاريع الصغيرة ومرافقتها؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشاريع الصغيرة؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المشاريع الصغيرة؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة، وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛
- تبني سياسة مرافقة القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة؛
- مرافقة الاستثمارات المنشئة والموسعة والمطورة للمؤسسات والصناعات الصغيرة.
- إيجاد استراتيجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة؛
- تعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

الفرع الثاني: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات[2]

أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة، بمقتضى نص المادة السابعة من قانون ترقية الاستثمار الصادر في1993 ، على أن تحدد صلاحيتها وتنظيمها وسيرها فضلا عن الصلاحيات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي عن طريق التنظيم 319 وصدر هذا التنظيم لاحقا في شكل المرسوم التنفيذي رقم94 في جوان1994، حيث اعتبر الوكالة في صدر المادة الأولى منه، كمؤسسة

[1]– صالح صالحي، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، جانفي،2004 ، ص156 .

[2]– صالح صالحي، **نفس المرجع السابق**، ص 156.

عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة.

وهي مكلفة بمرافقة وبمساعدة المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم، من خلال إنشاء شباك موحد وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات، وإقامة المشروعات، وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات، بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

وتعمل الوكالة بمقتضى نظامها الأساسي على مرافقة الاستثمار من خلال المهام التالية:

- تقوم الوكالة في إطار نشرات أو ضمن ندوات، وأيام دراسية بتحسيس المنشئين المحليين، والأجانب بفرص الاستثمار المتاحة، وبحجم المزايا الممنوحة من طرف الدولة؛
- مهمة منح المزايا المقررة في قانون ترقية الاستثمار، وتمنح هذه المزايا بناء على قرار الوكالة بعد تقويم قبلي لمشاريع الاستثمار؛
- تتكفل الوكالة بمتابعة الاستثمارات عبر مستويين مستوى أول ويتعلق بالمستثمر، حيث تتأكد من كونه لا يعترضه أي عائق في إنجاز استثماره، ومساعدته عند الحاجة لدى الإدارات والهيئات المعنية بصفة أو بأخرى، ومستوى ثان اتجاه السلطات العمومية، أين تتأكد من مدى احترام القواعد، الالتزامات المتبادلة والمبرمة مع المستثمر مقابل المزايا الممنوحة له.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 6 جويلية 1994، ويساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية، والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.[1]

وتتمثل مجالات النشاط التي يهتم بها الصندوق في:[2]

- كافة نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل المنتوج؛
- النشاطات المحدثة في القطاعات الفلاحية، والصيد البحري والري وفي المناطق الخاصة، وولايات الجنوب والهضاب العليا كلها محبذة.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[3]

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة1996، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة نشاطها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها فروع جهوية ومحلية تقوم بالمهام التالية:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة ومتابعتهم؛

[1] - www.cnac.dz. Le 24-03-2015, 11 h 15.

[2] – نسرين غيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

[3] - www. Ansej .dz. Le 24-03-2015, 10 h 45.

– تضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني والتشريعي التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛

– تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اجتماعيا واقتصاديا.

وبالتالي فالوكالة تقدم مختلف أنواع المرافقة للشباب، وتسهر على كون المشاريع، وتضمن استمرار الشغل، وتحقيق المداخيل لأصحابها، وبالتالي فهي تقوم بخلق مناصب شغل أمام الشباب البطال، وفتح آفاق جديدة لتحقيق طموحاتهم وابتكاراتهم، ومختلف تطلعاتهم مع ضمان استرداد ديونها خلال الآجال المحددة من خلال القوانين والطرق التي تتبعها في سياستها، وسنتطرق إليها بكل تفاصيلها في الجانب التطبيقي.

الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب القانون رقم01 –03 المؤرخ في 20 أوت2001، في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن[1]، يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات، وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، حيث تقوم بالمهام التالية:[2]

– ضمان ترقية الاستثمارات، وتطويرها، ومتابعتها بحيث يقع عبء الضمان على الوكالة دون غيرها من المؤسسات الأخرى؛

– استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم، وهذه المهمة تحل مشكلة الاتصال الذي عانت منه الوكالة السابقة، بحيث أصبحت الوكالة الجديدة ملزمة قانونيا باستقبال المستثمرين، وإعلامهم ومساعدتهم في المجالات المتصلة بمشاريعهم الاستثمارية؛

– تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع، بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزية؛

– منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.

الفرع السادس: المشاتل وحاضنات الاعمال

وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أنشئت طبقا للمادة 12 من القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 وتأخذ ثلاثة أشكال وهي: [3]

– **المحضنة:** وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة في قطاع الخدمات؛

– **ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعة والمهن الحرفية؛

[1]– المادة الأولى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص8 .

[2]– المادة الثانية من المرسوم رقم 79/03 المؤرخ في 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطي الشعبية، العدد 13 ص 18.

[3]– المادة الثالثة، من المرسوم 78/03 المؤرخ 26 فيفري 2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 13، ص13 .

- **نزل المؤسسات:** ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتسعى هاته المحاضن إلى تحقيق أهداف عديدة منها: [1]

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الإقتصادية في مكان تواجدها؛
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

الفرع السادس: مراكز التسهيل

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت تطبيقا للمادة 18/01 وتعتبر هذه المراكز هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع، ومنشئ المشاريع والمقاولين، والإدارات المركزية والمحلية، ومراكز البحث، وكدا مكاتب الدراسات والاستشارة ومؤسسات التكوين، وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية.[2]

الفرع السابع: المجلس الوطني الاستشاري لمرافقة المؤسسات الصغيرة[3]:

وهو جهاز استثماري يسعى لمرافقة الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة وجمعياتهم المهنية من جهة، والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى.

وقد أنشئ تطبيقا للمادة 25 من القانون 01-18، ومن مهامه:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات، والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع؛
- تشجيع ومرافقة إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية...

المطلب الثاني: برامج مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن المرافقة في الجزائر لم تكن سياسة محلية ابتدعتها الدولة الجزائرية بل هي سياسة تدخل في إطار المساعدات التي تقدمت بها الأمم المتحدة عبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية استفادت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2000 من مبلغ 11.4 مليون دولار أمريكي[4]، والذي وجه للنشاط الخاص بالمحيط الصناعي ومرافقة وتشجيع المؤسسات الصغيرة على اقتناء آلات جديدة للاستثمار.

---

[1]- المادة الثالثة، **نفس المرجع السابق**، ص13 .

[2]- المادة 2، **مرجع سبق ذكره**، ص18 .

[3]- نسرين غيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص120-122.

[4] - http : //www. Cnes.dz/cnesdoc/. Le 03-04-2015, 21 h 45.

وقد تزامن هذا البرنامج مع إنشاء صندوق وطني للتنافس الصناعي حسب ما جاء في قانون المالية لعام 2000 وقد تم توجيه هذا الصندوق إلى:

- تقديم المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة الصناعية والخدمية التي تباشر نشاطات التأهيل؛

- تمويل العمليات الموجهة لتغيير محيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تمويل عمليات البحث العلمي والخدمات التكنولوجية والتقنية، وعمليات إصلاح المناطق الصناعية....

ثم بعدها جاء في المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم 01-، 18، تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمشاريع والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ثم بعد ذلك اتفقت الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية على توقيع برنامج مشترك لدعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف تقوية القطاع الخاص من خلال رفع مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النمو الاجتماعي والاقتصادي وخلق مناصب الشغل.

وتطبيق هذا البرنامج يكون من خلال ثلاثة أساليب أو طرق، أي تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة أجزاء.

ففي الجزء الأول يقدم المشروع دعم مباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تشخيصها ومساعدتها على القيام بعملية إعادة التأهيل، وتنفيذ مخططاتها، وكذلك مساعدتها في الحصول على القروض الاستثمارية من البنوك، بالإضافة إلى عقد دورات تكوينية وإعلامية، وإقامة مشاريع مشتركة (أوروبية – جزائرية).

وفي الجزء الثاني تقدم مساعدات موجهة إلى المؤسسات المالية التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة، خاصة البنوك منها وهذه المساعدات تكون على شكل خبرات ونصائح تكوينية، لمساعدة المؤسسات المالية على تطوير وسائل جديدة في مجال منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.[1]

أما في الجزء الأخير فهو يركز على تقوية ودعم مجالات الشراكة (الأورو-جزائرية) ودعم نشاطات المقاولة الباطنية، وإنشاء معاهد تكوين بمسيري المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتكوين إطارات مختصة في هذا المجال، وكذا إنشاء شبكة وطنية للإعلام خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا يمكننا القول بأن جميع المساعدات التي ينص عليها هذا البرنامج لا تنص على اكتساب رأس مال اجتماعي عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، وقد تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتكوين في إطار الدعم المباشر[2].

وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة، منه 37 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج،

[1] - www. Pmeart. Dz. Org. Le 03-04-2015, 23 h 30.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، 2002، ص16 .

والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000، ومدة صلاحية هذا البرنامج 5 سنوات.[1]

وفي إطار التعاون مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المشاريع لوضع حيز التنفيذ بارو متر المشاريع الصغيرة والمتوسطة قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وتدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية واجتماعية لفروع النشاط.

وفي مجال التعاون الثنائي، وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة باشر برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/ CNOF ORM) تكوينه لمجموعة من الخبراء والجمعيات المهنية، ثم قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

المطلب الثالث: كيفية مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال

لقد شهدت أسعار الحواسيب بمرور السنوات انخفاضا هائلا في الأسعار بمعدل قدر بـ 12% سنويا خلال الأعوام 1984-1994 ثم زاد معدل الانخفاض هذا الى 26% سنويا خلال الأعوام 1995-1999، ولا يزال هذا الانخفاض مستمرا حتى الآن، بالإضافة الى انتشار استعمال أجهزة الكمبيوتر في مقاهي الانترنت التي يزداد عددها يوما بعد يوم، الامر الذي شجع على الاستثمار في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وكذلك ظهور الهيئات الداعمة والمرافقة لهذه المشاريع، فقبل إيداع الملف من طرف صاحب المشروع، وعند التحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة ما قبل الاستقبال وهي عبارة عن اجتماع يضم فريق من المستثمرين المحتملين، والذين يتراوح عددهم بين ستة (6) إلى خمسة عشر فردا (15) والمكلف بالدراسات وفي هذه المرحلة تعطى معلومات عامة حول جهاز الوكالة ومختلف الإعانات الممنوحة، لتترك فيما بعد كامل الحرية لأصحاب المشاريع للتحدث عن أفكار مشاريعهم، وتنتهي هذه المرحلة بانتقال صاحب المشروع إلى مرحلة المقابلة الشخصية، ويتم فيها التحدث مطولا بينه وبين أحد المكلفين بالدراسات عن فكرة المشروع، وعن كيفية تشكيل الملف.

وفي مرحلة أخيرة يتم إيداع الملف من طرف الشاب المقاول، والذي يضم بدوره الملفين الفرعيين التاليين:

1- **الملف الإداري:** ويتكون مما يلي:

- طلب خطي للحصول على الامتيازات يوجه إلى المدير العام الوكالة، ويكون ممضي من طرف الشركاء (نسختين)، ويوضح نوع التمويل ثنائي أم ثلاثي؛
- شهادة ميلاد رقم 13؛
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية؛

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، **نفس المرجع السابق**، ص 16

- وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب أو أصحاب المشروع (شهادات علمية، شهادات عمل.)
- شهادة الإقامة لصاحب أو أصحاب المشروع؛
- تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة بما في ذلك صاحب المشروع، إذا كان سن المسير يتراوح ما بين 35 و40 سنة؛
- اعتماد أو رخصة أو تصريح بممارسة النشاط عندما يتعلق هذا الأخير بالمهن الحرة؛
- إثبات الشاب العاطل عن العمل من خلال:
  - ✓ شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS؛
  - ✓ شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS.

وللحصول على أحد هاتين الوثيقتين يتقدم صاحب المشروع إلى الإدارة المعنية مصحوبا بالوثائق التالية:[1]

- شهادة الميلاد؛
- جدول المستحقات (شهادة عدم الخضوع للضريبة)؛
- تصريح شرفي (وثيقة مرفقة)؛

كما يقوم المستثمر بتحضير ملف آخر وهو الملف المالي:

✓ **الفاتورة الشكلية للعتاد معفية من الرسوم:**

- يتصل الشاب المستثمر بأحد الموردين، الذي قد تساعده الوكالة على الاتصال بهم من خلال توجيهه إلى مجموعة من الموردين المختصين في بيع التجهيزات المعنية بالنشاط وذلك على سبيل النصح، كما يمكنه التعرف عليهم أيضا من خلال توجهه إلى غرفة التجارة والصناعة بالولاية، والتي لها دور أساسي في المساعدة على بناء علاقات مع الشركاء الوطنيين والأجانب، مما يمكن من تزويد المستثمرين أصحاب المشاريع بمختلف المعلومات الضرورية من خلال بعض المجلات والوثائق الدورية التي تصدرها هذه الهيئة، إضافة إلى تنظيمها لبعض الصالونات والمعارض التي تسمح بالاتصال المباشر مع الموردين ومختلف الأطراف.

- يحصل المستثمر على فاتورة شكلية من المورد بالمبلغ الإجمالي للتجهيزات المراد اقتناؤها، وتكون تلك الفاتورة أولية أو شكلية يمكن أن تتغير فيما بعد من ناحية التجهيزات في حد ذاتها أو المورد أو المبلغ الإجمالي لها، فالهدف منها هو مساعدة فقط على حساب القيمة المبدئية للاستثمار وإعداد الهيكل المالي وجدول حسابات النتائج من طرف الوكالة، حيث يمكن للمؤسسة أن تختار بين نمطين من الامتيازات وهي القرض بدون فائدة وتخفيض نسبة الفوائد.

[1]– كمال زيتوني وكريم جايز، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

ومن أجل الحصول على التمويل يتجه المستثمر رفقة شهادة التأهيل والدراسة التقنو–اقتصادية ووثائق أخرى (عقد إيجار المحل، شهادة التأمين...) إلى لجنة انتقاء، وبعدها يتم تقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف اعتماد وتمويل المشاريع قصد تمويل مشروعه، بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله، تكون البنوك مجبرة على تمويل هذا المشروع وهذا ما يلاحظ اختلافه عن الإجراءات السابقة والتي كان صاحب المشروع يصطدم مع الإجراءات البيروقراطية التي تمارسها مختلف البنوك والمؤسسات المالية قصد تمويل هذا المشروع.

وإضافة إلى منح القرض دون فائدة من طرف الوكالة، تأخذ هذه الأخيرة عبء تسديد جزء من الفوائد المرتبطة بالقرض البنكي الذي يكون قد منحه البنك للمؤسسة المصغرة، ويتغير مستوى هذا التخفيض في نسب الفائدة تبعا لطبيعة النشاط وموطنه.

ومن أجل الحصول على القرض بدون فائدة من الوكالة يتجه المستثمر إلى الوكالة نفسها رفقة شهادة التأهيل والدراسة تقنو–اقتصادية ووثائق أخرى لينتظر فيما بعد الحصول على الموافقة على التمويل أو رفضه.

بعد الحصول على الموافقة لجنة الانتقاء الولائية على منح القرض، يأخذ صاحب المشروع تلك الموافقة إلى الوكالة رفقة الوثائق التالية:

- الموافقة البنكية؛
- وصل دفع التمويل (المساهمة) الشخصية الذي يمثل مساهمة المستثمر؛
- السجل التجاري أو اعتماد أو بطاقة الفلاح (حسب النشاط)، والذي تبلغ حقوق طابعه 4000دج؛
- القانون الأساسي للمؤسسة المصغرة عندما يتعلق الأمر بالشخص المعنوي؛
- الوضعية أو البطاقة الضريبية؛
- وصل الانخراط في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القرض.

وقبل تسليم قرار من الإعانات من طرف مصالح الوكالة، ويحدد مبلغ الاشتراك على أساس مبلغ القرض البنكي ومدته، ويقدر معدل الاشتراك لكل اجل دفع 0,35% من الأصول الباقية المستحقة لتسديد الدين.

ويدفع مبلغ الاشتراك في شكل دفعة واحدة وكاملة للصندوق، الذي تتواجد مصالحه على مستوى كافة فروع الوكالة، يتدخل الصندوق بعد إعلان المؤسسة المصغرة عن عدم قدرتها على تسديد القرض البنكي، حيث يتم تحويل الدين المستحق للصندوق الذي يقوم بدوره بالتحقق من عدم قدرة المؤسسة المصغرة على التسديد، ثم يقوم بتعويض البنك أو المؤسسة المالية في حدود 70% من الأصول والفوائد الباقية المستحقة التسديد، وانطلاقا من هنا يشرع البنك أو المؤسسة المالية في عملية استرجاع القرض من المؤسسة المصغرة التي تحول عائداتها إلى الصندوق.

وبعدها تتم الموافقة على منح الامتيازات الخاصة بمرحلة التجسيد، كما يتم توقيع على دفتر الشروط، وأيضا على السندات للأمر، ثم يرجع صاحب المشروع إلى الوكالة وتسليم الفواتير النهائية، ومستندات التجهيزات المقتناة من طرف المؤسسة المصغرة لفائدة البنك والوكالة والتأمين الفعلي عن كل المخاطر، ويستلم بذلك المقاول كل الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال بعد إجراء محضر المعاينة من طرف أعوان الوكالة، وتشمل هذه الامتيازات ما يلي:

- الإعفاء الكي من الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني على مدى خمس (5) سنوات بالنسبة للمستثمر الذي يتعهد بخلق خمسة (5) مناصب عمل؛

- الاستفادة من المعدل المخفض لـ 7% للاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة للأجراء المؤسسة المصغرة؛

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البنايات؛

ثم تنطلق المؤسسة في مباشرة نشاطها، مع قيام الوكالة بالمتابعة المستمرة لها، لمعرفة وضعية المؤسسة المصغرة، وما إذا كانت هناك مشاكل أو صعوبات تواجهها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن أسلوب المرافقة الذي يعني ويرافق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث يحولها من مجرد أفكار وآراء إلى حقيقة مجسدة في الواقع، من خلال الامتيازات والتحفيزات الممنوحة، وتتبع أهمية الدراسة من ضرورة تفعيل دور أجهزة المرافقة وكذا إبراز المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أضحت تلعب دورا هاما في الاقتصاديات العالمية المتقدمة والنامية، من حيث كونها أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد ساهمت هذه الأخيرة من خلال انتشارها الواسع في أغلب المجالات الاقتصادية من التقليص من نسبة ومعدلات البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خاصة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية ، إضافة إلى تركيز البحث على أهم المراحل التي يمر بها هذا الأسلوب (المرافقة) حتى يحقق أهدافه ويضمن للمشروعات استقرارها وديمومته.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لواقع مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-ميلة-

تمهيد الفصل الثالث:

في ظل التحولات الاقتصادية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل تطويرها قامت باتخاذ جملة من إجراءات لدعم هذه المشاريع سواء في الجوانب المالية أو التشريعية أو التنظيمية، كما قامت بإنشاء عدة هياكل لتأهيلها وترقيتها وفقا لهذا تم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب نظرا لأهمية الدعم التي تقدمه وخاصة في الدعم المالي الكبير المتمثل في القروض بدون فوائد الممنوحة لمختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتخفيض نسب الفوائد مستحقة على القروض الممنوحة من طرف البنك، بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الضريبية والجبائية، لذا ارتأينا استكمال الشق التطبيقي من هذا البحث من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع لميلة من خلال التطرق على المباحث التالية:

- المبحث الأول: تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المبحث الثاني: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة.
- المبحث الثالث: مرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال " نادي انترنت " في إطار Ansej.

المبحث الأول: مراحل تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد المجتمع الجزائري تطورا مهما منذ تاريخ استقلاله، وذلك بحسب احتياجات السكان الذين ما فتئوا يطالبون بتغيير الإطار المعيشي، والمطالبة دوما بالمزيد والجديد للوصول إلى المستوى اللازم للحياة.

وقد أعطى الاقتصاد الذي تبلور بموجب إرادة سياسة قوية نسيجا صناعيا وماليا، مكن الجزائر من العمل وفق مقاييس، وذلك ابتداء من السبعينات، لتشرع السلطات بعدها في البحث عن أراء جديدة، بناء على التحولات الدولية، وعلى التحسن التدريجي للمستوى المعيشي للمواطن وكذلك المطالب الجديدة للسكان.

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط

وقد كانت مرحلة فارقة، حينما اصطدم الاقتصاد الجزائري بمشاكل دولية بسبب انهيار سعر البترول الذي ساهم بدوره في انهيار الدينار، لتدخل الجزائر في أزمة كبيرة، أدت إلى فشل مالي واستثماري، وتميزت بداية التسعينات ببروز توجهات جديدة، بدءا بتغيير نظام التسيير، وصولا إلى النموذج الاقتصادي المعتمد، ويمكن القول إن السياسة الجزائرية منذ استقلال البلاد عمدت إلى تحقيق أهداف أساسية ترتبط بالاكتفاء الذاتي، لتتجنب تبعية الاقتصاد المحلي للخارج، وتحقيق التوازن الجهوي، وتطوير الصناعة والزراعة، وتوفير مناصب العمل...[1]

وكانت هذه الأهداف تعكس نظام الحكم في ظل الاشتراكية المتبعة آنذاك، وحرصت بذلك على ضمان تأمين وحماية المصالح الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، حيث كانت من المبادئ التي قامت عليها الاشتراكية في الجزائر، وفقا لمختلف المواثيق الجزائرية آنذاك، تمثلت في القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. لكن الأمور سارت بشكل مغاير إذ تطور القطاع الخاص، ومن خلاله تكونت بورجوازية وطنية وقوية قامت بتهديد استقرار النظام السائد.

[1]– كمال الشبرازي، **اصلاح الاقتصاد الجزائري لا يزال مستمرا**، جريدة إيلاف، العدد 2810، الصادرة يوم 30 يناير 2009، ص12

المطلب الثاني: مرحلة اقتصاد السوق

وقد عرفت الجزائر في هذه المرحلة عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي هدفها تطبيق التعديل الهيكلي .إذ بدأت الإصلاحات في سنة 1988 كدفعة أولى منها استقلالية المشاريع، وتحقيق اللامركزية مما شكل تراجعا عن الاختيار الاشتراكي، وبدأ الإصلاح الخاص بالمشاريع، لنظام التخطيط، وتشجيع الاستثمار، وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية.

حيث كان صندوق النقد الدولي يطالب بتحقيق توازن في الموازنة العامة، بغض النظر عن احتياجات المجتمع، وذلك بالامتناع عن توجيه موارد عامة، للاستثمار في مشروعات اقتصادية، أو دعم أسعار السلع والخدمات، وضغط الإنفاق الجاري في حدود موارد ضريبية حقيقية، حتى ولو انكمشت هذه الموارد بسبب انخفاض الإيرادات في ظل منظمة التجارة العالمية، وعلى تحرير التجارة ومنح امتيازات لتشجيع الاستثمار الخاص.[1]

أما الشق الثاني الذي يتولاه البنك الدولي تحت عنوان " التكيف الهيكلي" ، أو بالأحرى إعادة الهيكلة، فينص على تحرير قطاع الأعمال من خلال إنهاء دور القطاع العام، و نقله إلى القطاع الخاص الذي أوكلت إليه مهمة قيادة التنمية، و ترتب على خصخصة ما هو قائم من منشآت عامة، استبعاد ما يطلق عليه العمالة الزائدة، و إجبار المتقدمين في السن) و الخبرة (على طلب التقاعد المبكر، و قيام الجهاز الإداري بالتخلي عن سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين من معاهد التعليم، فدفع العمال تكلفة فاتورة الإصلاح المزعوم مضاعفة، و أدى هذا إلى الدعوة إلى " إصلاح اقتصادي بوجه إنساني" ، والمطالبة بتقليل أثر مساوئه الاجتماعية.

[1]- آيات الله مو لحسان، **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003-2004، ص ص 65-66.

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية

إن صندوق النقد الدولي الذي يدعم الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، ما انفك يلح على تسريع التصحيحات الهيكلية، زيادة النمو، رفع المستوى المعيشي، تخفيض البطالة وامتصاص الأعداد الكبيرة من السكان الراغبين في العمل، بيد أن الواقع معقد للغاية، فهو يتسم بمشكلات مستعصية الحلول مثل مشكلة الفائض السكاني الذي خلق أهراما ديموغرافية تتسم باتساع قاعدتها الشبابية، حيث تخلق هذه زيادة كبيرة في قوة العمل، وانعدام الإنتاج وما ينجر عنه من انهيار للعملة المحلية. تجدر الإشارة إلى أن سياسة التشغيل في الجزائر انتقلت من نظام كان فيه إنشاء المشاريع يستجيب لمنطق توزيع الوظيف كحق تضمنه المواثيق والدساتير إلى نظام أين فعل الاستثمار يستجيب أكثر فأكثر إلى منطق خلق الثروة، وتثمين رأس المال. من هذه الزاوية أصبح التشغيل عنصرا متعلقا بحجم الاستثمارات التي تتوالد، بيد أنه على الرغم من ذلك مازال التشغيل هدفا للسياسة الإقتصادية الجزائرية، بل ويؤرق عموم الحكومات المتعاقبة، ولكن عبر ميكانيزمات مختلفة تماما. مما أدى إلى التغير من طبيعة علاقة الاستخدام التي كانت تبرم وفق " قانون العمل الجزائري"، إذ أحل محلها " عقد العمل " باعتباره شكل من الأشكال التي تنظم الحياة العملية في المشاريع.[1]

في سنة 1993 تدعمت الإصلاحات بصدور القانون الخاص بترقية الاستثمارات .قد منح امتيازات جديدة المرسوم التشريعي رقم93 لتنمية القطاع الخاص عن طريق المشاريع الصغيرة من خلال السماح لها بالاستثمار في عدة مجالات، من أهم العناصر التي تضمنها هذا القانون ما يلي[2]:

- الحق في الاستثمار بكل حرية؛
- عدم التمييز في الحقوق والواجبات بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
- تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من فاعل " معدل " للاقتصاد وصاحب قرار فيه، إلى مجرد وسيط ملزم بأن يجازف ما بين " طلب اجتماعي متزايد" من جهة، وإرهاصات جهوية عالمية من جهة ثانية مع ضرورة التخفيف من الضرائب والرسومات لتشجيع الاستثمار.

[1]- نسرين غيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 103-104.

[2]- عبد المجيد بوزيدي، **تسعينات الاقتصاد الجزائري**، دار النشر والتوزيع، الجزائر،1999 ، ص19 .

- إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار ودعمه ومرافقته. وهي أول مرافقة أنشئت في الجزائر بدعم من السلطات الجزائرية، وذلك لمرافقة ومتابعة المستثمرين؛

وقد واجه تطبيق قانون ترقية الاستثمار جمود المحيط الاقتصادي والإداري، وتجلى ذلك في البيروقراطية الإدارية، ومشكل العقار الصناعي، بالإضافة إلى توجه الاستثمارات إلى النشاطات الطفيلية والمضاربة؛

- تكوين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي عوضت وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته وهي ثاني وكالة تنشئها الجزائر لمساعدة ومرافقة المقاول في الجزائر؛
- ثم بعد ذلك تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهي هيئة تقدم الدعم والاستشارة والنصح والإرشاد لحاملي المشاريع، وترافقهم منذ أن يكون المشروع مجرد فكرة في عقولهم، إلا أن يتحقق على أرض الواقع؛
- إنشاء مشاتل للمؤسسة الصغيرة، وذلك من أجل استقبال وتوجيه وإرشاد المستثمرين الجدد، وتقديم يد المساعدة والمرافقة لهم منذ بداية المشروع إلى أن يتجسد على أرض الواقع (14 مشتلة) وإنشاء مراكز تسهيل تقوم بتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسة الصغيرة؛
- إنشاء صناديق ضمان القروض، تتولى ضمان القروض البنكية للمؤسسة الصغيرة؛
- قيام الوزارة المكلفة بالمؤسسة الصغيرة، بالتنسيق بين الهيئات المعنية، بجلب ورصد تمويلات القروض الممنوحة للقطاع في إطار التعاون الدولي، من أجل توسيع وترقية نسيج للمؤسسات الصغيرة والمقاولة في الجزائر؛
- قيام السلطات العمومية بتشجيع تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- قيام الوزارة المكلفة بالمؤسسة الصغيرة، بوضع البرامج المناسبة من أجل تطوير تنافسية المشاريع، وذلك قصد ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس الدولية؛
- تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المقاولة يرأسه الوزير المكلف بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تكوين مراكز للدراسات والبحث خاصة بالمشاريع الصغيرة؛

- إنشاء حاضنات المشاريع، منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

فعلى الرغم من مرور عدة سنوات على صدور إنشاء هذه الآليات إلا أنها ما تزال في مرحلة التكوين والتمحيص، فنظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية، ما يزال موضوع دراسة، أما مراكز الدعم ما تزال مجرد مشاريع، وكذلك الأمر بالنسبة لحاضنات الأعمال فإنها تعتبر من المشاريع الواعدة في مجال مرافقة المشاريع الصغيرة .غير أن تباطؤ عملية التجسيد وهي المرحلة الأهم، يكاد يذهب بالأمل ويحرر تلك المشاريع من الواقعية، فالاستثمار لا يحتمل طول الانتظار ولا يؤمن بالنصوص بقدر ما يؤمن بالأفعال.

المبحث الثاني: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej بميلة

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية.

وقبل الخوض في التفاصيل يجب عرض تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بميلة

الفرع الأول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej[1]

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" بمقتضى قانون مؤرخ رقم 96/296 في 8 سبتمبر 1996 والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 231/ 98 في 13 يونيو1998م، طبقا لهذا المرسوم تنشأ هيئة ذات طابع خاص بما تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويمكن تعريفها كمايلي:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع، تدعيم ومرافقة الشباب البطالين الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة.

عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير، أدرجت خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير لتعزيز هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع ودعم ومرافقة الشباب

[1]– الوكالة الوطنية لدعم تشعيل الشباب، **دليل إنشاء مؤسسة**، ص 30.

أصحاب الأفكار الاستثمارية، الراغبين في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفته 10.000.000دج أي ما يعادل تقريبا 136.000 دولار خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة تتمثل في

- مساعدات مجانية (استقبال – إعلام–مرافقة – تكوين)؛
- امتيازات الجبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال)؛
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة–تخفيض نسب الفوائد البنكية).

حيث وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتضطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية.

الفرع الثاني: تقديم فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –ميلة–

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ميلة وبدا مزاولة نشاطه في الفاتح من أفريل 1998 وهي هيئة أو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كان مقرها في 500 مسكن وحاليا يقع مقرها في المجمع الإداري 45 مكتب بميلة، يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح له أربع ملحقات منتشرة عبر تراب الولاية كمايلي: ملحقة ميلة–ملحقة شلغوم العيد–ملحقة التلاغمة–ملحقة–فرجيوة[1].

وهذا كما مبين في الشكل رقم (3–1) والذي يوضح مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع ميلة.

[1]–وثائق داخلية للوكالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –ميلة–.

الشكل رقم (3 –1): مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ميلة

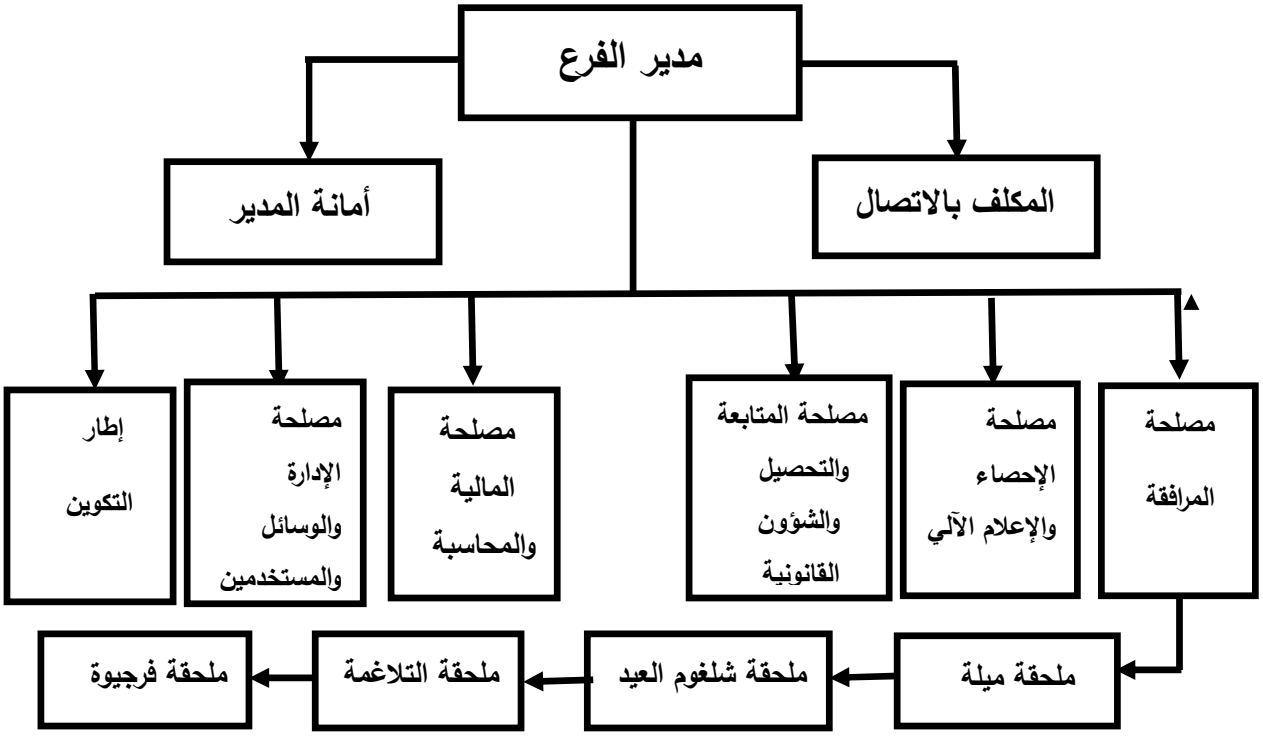

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشعيل الشباب بميلة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بميلة

تضطلع الوكالة بالمهام الرئيسية الآتية[1]:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 98 –231 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998

- بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- تعد بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب لحساب الوكالة.

يمكن للوكالة من اجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه، أن تقوم بما يأتي:

- تكلف الوكالة من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛
- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛
- تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المطلب الثالث: شروط التأهيل وأشكال التمويل والامتيازات التي تقدمهاANSEJ

الفرع الأول: شروط التأهيل الواجب توفرها في الشاب للاستفادة من التمويل

للاستفادة من هذا الجهاز، ينبغي استيفاء الشروط التالية[1]:

- أن يكون الشاب بطالا؛
- أن يتراوح سنه بين 19 و35 سنة؛
- يحدث الاستثمار ثلاثة (03) مناصب شغل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشركاء)، يمكن رفع سن مسير المشروع المنشئ إلى أربعين (40) سنة كحد أقصى؛
- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات صلة بالنشاط المرتقب ممارسته؛
- تقديم مساهمة شخصية لتمويل مشروعه؛
- أن يتم اختيار نمط التمويل؛
- ألا يتجاوز تكلفة المشروع 10 ملايين دينار جزائري.

الفرع الثاني: أشكال التمويل المقترحة

يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا الإطار على صيغتين أو شكلين أساسيين بشرط ألا يتجاوز تكلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار جهاز ANSEJ:

1. التمويل الثلاثي: هي عبارة عن تركيبة مالية، يساهم فيها ثلاث أطراف (صاحب المشروع بمساهمة مالية شخصية والوكالة لدعم تشغيل الشباب بقروض بدون فائدة والمؤسسات المصرفية العمومية بقرض للمدى المتوسطة).[2]

تحدد نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددهما القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 103/11 لاسيما المادة الثالثة التي تنص " يتوقف الحد الأدنى من للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار المراد إحداثه أو توسيعه"[3]وذلك حسب المستويين الآتيين:

[1]–وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –ميلة–

[2]–المرسوم التنفيذي رقم 103/11 المؤرخ في مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03 / 290 المؤرخ في 06سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة الثالثة.

- **المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج**

جدول رقم (3–1): الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الأول

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
الوزن النسبي للمصدر التمويل	%1	%29	%70

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة

- **المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح من 5.000.001 دج إلى10.000.000دج**

جدول رقم (3–2): الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الثاني

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
الوزن النسبي للمصدر التمويل	**%2**	**%28**	**%72**

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق داخلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة

❖ نلاحظ أن هناك تخفيف من التكاليف الخاصة بالمشاريع عما كان عليه من قبل صدور المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه حيث تم تخفيض مستوى المساهمة الشخصية من 5%إلى 1% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع يساوي 5.000.000 دج ومن 10%إلى 2% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع يساوي ما بين 5.000.000 دج إلى 10.000.000.هذا التخفيض تم تغطيته من خلال رفع مستوى مساهمة الوكالة بالقرض الذي تمنحه لأصحاب المشاريع، من 25% إلى 29%من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الأول، ومن 20%إلى28%من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الثاني، ويتم التمويل طبقا لهذه الصيغة وفق مجموعة من الشروط تتمثل في[1]:

- تعريف المشروع وصاحب المشروع أو أصحاب المشاريع؛
- الشروط الخاصة بالقرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة والتي تتمثل في:
  - مبلغ القرض؛
  - فترة الاستعمال (سنة واحدة + 30 يوما)؛

[1]–وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة.

- فترة التسديد (05 سنوات ابتداء من انتهاء فترة الانجاز والمحددة بسنة)؛
- رقم حساب تسديد القرض بدون فائدة: اسم البنك، الوكالة؛
- الضمانات: والتي تتمثل في:

– رهن العتاد المنقول المتحرك لصالح الوكالة في درجة الثانية بعد البنك؛
– الرهن الحيازي للتجهيزات لصالح الوكالة في الدرجة الثانية بعد البنك؛
– السندات لأمر.

2. <u>التمويل الثنائي:</u> وهي تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة التي تمنحه الوكالة، دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية وذلك حسب مستويين هما:

- المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.0000 دج

جدول رقم (3–3): الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الأول

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
الوزن النسبي للمصدر التمويل	%71	%29

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة

- المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح من 5.000.001دج إلى10.000.000دج

جدول رقم (3–4): الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الثاني

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
الوزن النسبي للمصدر التمويل	%72	%28

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق داخلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة

نلاحظ أن أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذه الصيغة يتحملون العبء أو التكلفة الناتجة عن انسحاب البنوك بمفردهم، وهذا ما يشكل عائق بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية مما يجعلهم لا يقبلون على هذه الصيغة من التمويل على عكس صيغة التمويل الثلاثي، وهذا يعزي إلى عدم قدرة أصحاب المشاريع الاستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم، بالإضافة إلى تأثير الرافعة المالية على الأرباح المتوقعة للمشروع، حيث يفضل المستثمرون تمويل مشروعهم باستخدام القرض، متوقعين أن

يتحصلوا على عائد أكبر من تكلفة القرض، وبذلك تزداد قيم الأرباح المتحصل عليها بعد تسديد تكلفة القرض، خاصة بعد تخفيض نسب الفوائد البنكية .

الفرع الثالث: الإعانات والامتيازات المقدمة من طرف Ansej

تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة نوعان من الإعانات المالية خلال مرحلتين:

1.**مرحلة الانجاز**

بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور أعلاه، تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع من خلال[1]:

- قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف (500.000) دينار موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات؛
- قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف (500.000) دينار للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة؛
- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون (1.000.000) دينار لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدي القضاء والخبراء المحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

هذه القروض الثلاثة تمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجئون إلى التمويل الثلاثي بمساهمة كل من البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصاحب المشروع وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

- **تخفيض نسب الفوائد البنكية:**

في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جزءا من الفوائد على القرض البنكي، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم11 /103، المادة 06 التي تنص على:" زيادة على الامتيازات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، يستفيد الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع من تخفيض في نسبة فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة الاقتصادية التي تمنحها إياهم البنوك والمؤسسات المالية...، يحدد هذا التخفيض على النحو الآتي:

[1]-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **دليل إنشاء المؤسسة**، ص ص 6-7.

- 80%من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان المشاريع المنجزة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والري كذا الصناعات التحويلية؛

- 60% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان المشاريع المنجزة في كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

عندما تكون مشاريع الشاب أو الشباب في ولايات الهضاب العليا والجنوب ترفع معدلات التخفيض المنصوص عليها أعلاه تباعا إلى 95% و80% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية. ولا يتحمل المستفيد أو المستفيدون من القرض سوى فارق نسبة الفائدة غير خاضع للتخفيض"[1].

جدول رقم (3-5): نسب الفوائد البنكية

الولايات / القطاعات	الولايات الأخرى	ولايات الهضاب العليا	ولايات الجنوب
القطاعات ذات الأولوية	%80	%95	%100
القطاعات الأخرى	%60	%80	100%

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة

***القطاعات ذات الأولوية:** الفلاحة، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، الري، الصناعة التحويلية.

- **الامتيازات الجبائية:** تتمثل في[2]:
  - شراء تجهيزات والحصول على الخدمات بدون رسوم (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة)؛
  - تطبيق المعدل المخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة؛
  - الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية المخصصة لممارسة النشاط؛
  - الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المشاريع الصغيرة.

[1]-المرسوم التنفيذي رقم 103/11 المؤرخ في مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03 / 290 المؤرخ في 06سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 06.

[2]-وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة.

1. مرحلة الاستغلال:

وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة لأصحاب المشاريع لمدة ثلاثة سنوات بداية من انطلاق نشاطهم أو ستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاطات المهنية؛
- يتم تمديد فترة الإعفاء إلى سنتين عندما يحدث المشروع المصغر على الأقل ثلاث مناصب شغل لمدة غير محددة؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للمشروع المصغر عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المخصصة للنشاط الذي يمارسوه أصحاب المشاريع.

المبحث الثالث: مرافقة إنشاء مشروع صغير في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال "نادي انترنت" في إطار ANSEJ

المطلب الأول: حصيلة نشاط الوكالة في تدعيم النسيج الاقتصادي

الجدول رقم (3–6): القطاعات الممولة من طرف الوكالة ANSEJسنة 2013

القطاع	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
الخدمات	**574**	**1044**
النقل	**119**	**195**
الفلاحة	**189**	**530**
الأشغال العمومية والري	**57**	**210**
الأعمال الحرة	**47**	**95**

الصناعة	**151**	**430**
الحرف	**49**	**100**
المجموع	**1186**	**2604**

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة

يوضح لنا الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة قد بلغ 1186 مشروع، وفي سياق متصل فقد نالت المشاريع الخدماتية حصة الأسد من مجمل المشاريع المؤهلة، إذ بلغت نسبتها 48.40% و41.29% أي ما يعادل 574 مشروعا، وتشغل 1044 من اليد العملة سنة 2013، وهذا راجع إلى شهادات التأهيل المقدمة من طرف الوكالة إلى الشباب ذوي المشاريع، مما يدل على أن الشباب مهتم أكثر بهذا القطاع لما له من دور في التنمية و كذا تحقيق الأرباح المرجوة، تليها مشاريع الفلاحة بنسبة 15.94 % و21.77% لسنتي 2013 و2014 على التوالي، ثم المشاريع الصناعية حيث سجلت خلال هاتين السنتين على التوالي ما كان نسبته 12.73% و 16.62%، وهو موضح في الشكلين الآتيين:

شكل رقم (3-2): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة Ansej

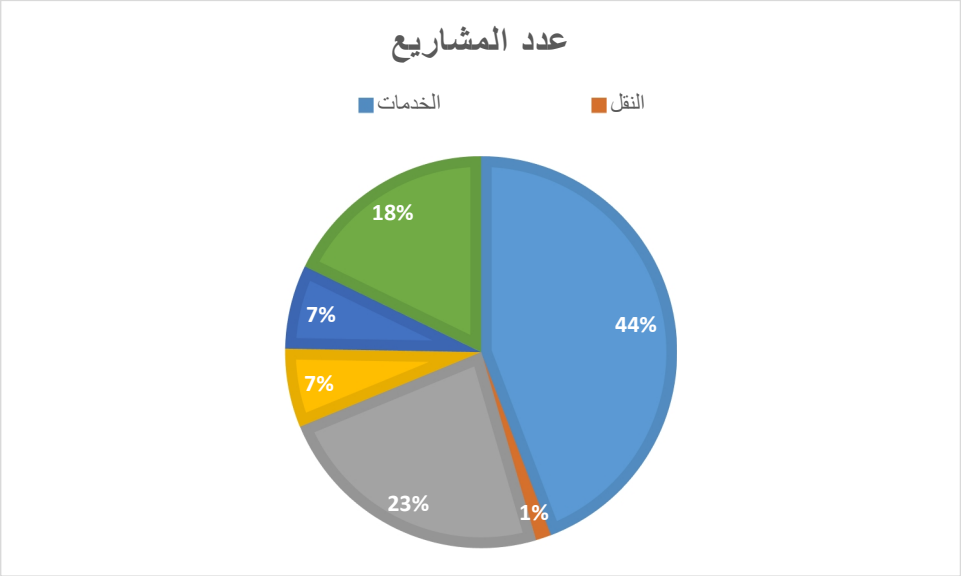

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-6).

الشكل رقم (3-3): عدد مناصب الشغل

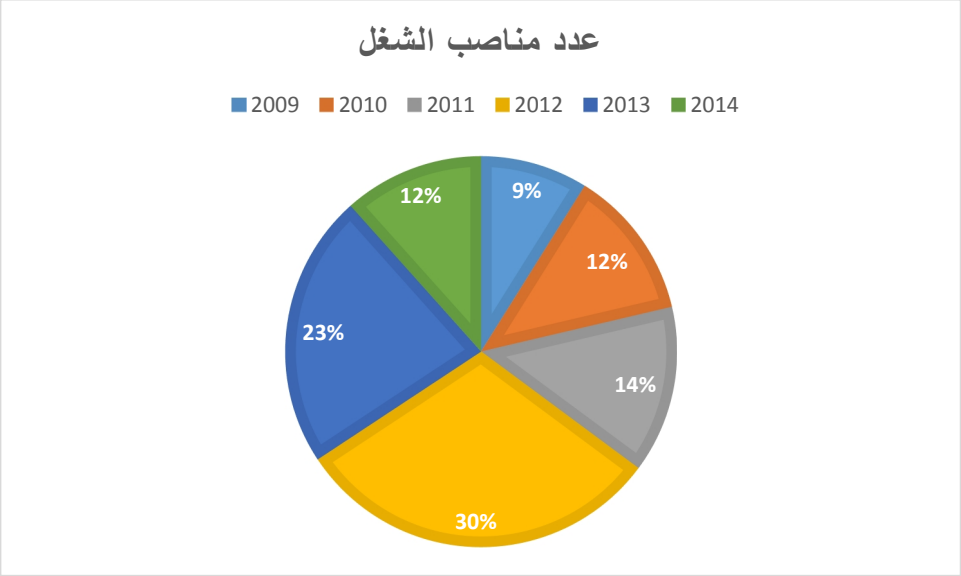

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل ممثلة في الجدول رقم (3-6).

الجدول (3-7): القطاعات الممولة من طرف الوكالة Ansej في سنة 2014

القطاع	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
الخدمات	313	488
النقل	09	11
الفلاحة	165	299
الأشغال العمومية والري	46	82
الأعمال الحرة	49	78
الصناعة	126	284
الحرف	50	87
المجموع	758	1329

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة.

ويمكن تشكيل بيانات الجدول رقم (3-7) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في 2014

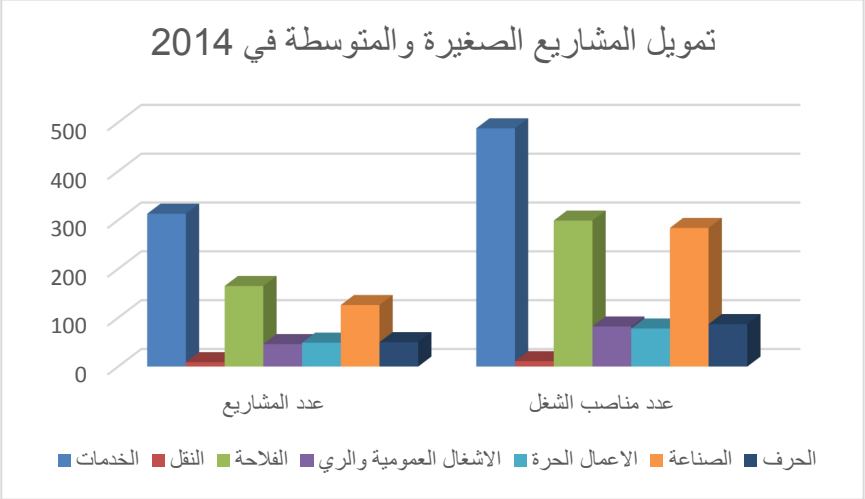

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-7).

من خلال ما سبق ومن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ان الخدمات فبعدما كانت في سنة 2013 تقدر ب 574 مشروع بنسبة تعادل 48.40% من إجمالي المشاريع لهاته السنة مستخدمة 1044 من اليد العاملة وتراجعت في سنة 2014 إلى 313 مشروع بنسبة 41.49% من إجمالي المشاريع لسنة 2014 وقطاع النقل هو الآخر شهد تراجع كبير، ففي سنة 2013 كان هناك 119 مشروع ويد عاملة تقدر ب 195 عامل تراجعت في سنة 2014 الـ 9 مشاريع بنسبة 1.19% من إجمالي المشاريع و 11 عاملا بـ 0.83% من إجمالي اليد العاملة لسنة 2014، وبالنسبة لكل من المشاريع في قطاع الفلاحة سنة 2013 عدد المشاريع يقدر ب 189 مشروع و 530 من اليد العاملة أما سنة 2014 فكانت تقدر ب 165 مشروع يشغله 299 عاملا وهذا أيضا بالنسبة لكل من قطاعي الأشغال العمومية بـ 57 مشروع بنسبة 4.81% من إجمالي المشاريع لسنة 2013 بنسبة عمالة قدرها 8.07% لـ 210 عاملا، ويسجل انخفاضا في سنة 2014 بـ 46 مشروعا بنسبة 6.07% من إجمالي المشاريع المقامة مع 82 عاملا بنسبة 6.17% وكذلك بالنسبة لقطاع الصناعة.

أما كل من قطاعي الاشغال العمومية والحرف فقد شهدا تطور طفيف في عدد المشاريع في سنة 2014 مع انخفاض في عدد مناصب الشغل المستخدمة حيث أن هناك 47 مشروعا يشغله 95 عاملا في قطاع الأشغال العمومية والري لسنة 2013 ليصبح هناك 49 مشروعا يشغله 78 عاملا، و49

مشروعا بـ 100 عاملا في سنة 2013 يقابله في سنة 2014 بالنسبة لنفس القطاع 50 مشروعا يشغله 87 عاملا.

ويمكننا القول أن هذا التراجع سببه مشكل ثنائي، الأول تخوف الشباب من فكرة الاستثمار، فمن خلال سعيهم إلى الاستفادة من الدعم والتسهيلات الجديدة إلى أقصى حد بالرغبة في اقتناء أكبر عدد ممكن دون الاكتراث كثيرا بالتفاصيل المتعلقة بالحظوظ الفعلية لنجاح هذه "المشاريع"، ولا بالعواقب غير المحسوبة التي يمكن أن يتحملوها مع حلول آجال تسديد القروض حيث يتضح عند ساعة الحقيقة أن هؤلاء الشباب يواجهون مشاكل كبيرة، أما بسبب حالة التشبّع التي تعرفها السوق في هذا المجال بسبب تعدد نفس الأنشطة أو بسبب نقص المعلومات حول هده المشاريع ، أو نقص الخبرات والمهارات التي يمتلكونها ما يجعله تحت ضغط الوقت، واقتراب آجال تسديد القرض يتيه في دوامة من المشاكل، يعجز معها حتى عن الوفاء بالتزامات التسديد فيبقى الشباب فيها يواجهون المتابعات القضائية واحتمالات الحجز. والثاني أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع استثمار جادة عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها، وترى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أن سبب هذا التراجع يعود إلى إشباع مختلف هذه القطاعات خاصة النقل وكراء السيارات مما أدى إلى إعادة تجميدها والتقليل من تمويل باقي القطاعات ماعدا قطاع الأعمال الحرة.

ويوضح الجدول الموالي تطور عدد المشاريع الصغيرة الممولة من قبل الوكالة خلال فترة 2009–2014:

الجدول (3–8): عدد الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة.

السنوات	عدد الملفات الممولة	نسب التغير	عدد مناصب الشغل المستحدثة	نسب التغير
2009	406	–	1018	–
2010	528	30.04%	1427	40.17%
2011	740	40.15%	1587	11.21%

2012	2115	185.81%	3502	120.66%
2013	1186	-43.92	2604	-25.64%
2014	758	-36.08%	1329	-48.96%
المجموع	5733	-	11467	-

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة.

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة تمويل المشاريع من سنة 2009 إلى سنة 2010 بنسبة تغير قدرها 40.17% وهذا الارتفاع يستمر حتى سنة 2012 ويرجع هذا التزايد الملحوظ إلى الترسانة القانونية.

وبعد ذلك نلاحظ انخفاض نسبة تمويل المشاريع من سنة 2013 إلى سنة 2014 بنسبة تغير قدرها 43.92-% وهذا نتيجة إعادة تجميد بعض المشاريع الذي أثر على عدد إيداع الملفات كما أثر على تمويلها وبدوره أدى إلى خفض مناصب الشغل.

ويمكن تشكيل بيانات الجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): عدد المشاريع الممولة

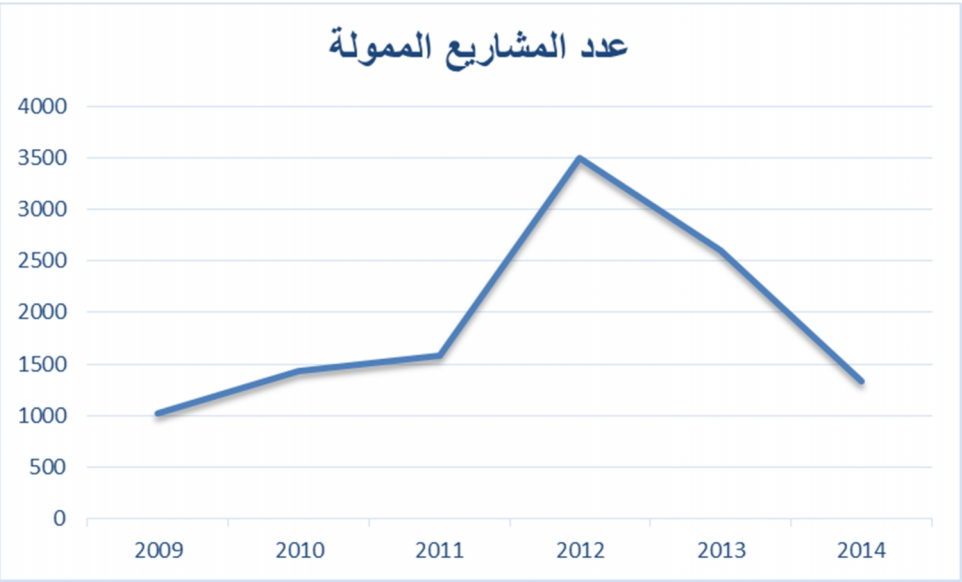

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-8).

المطلب الثاني: مراحل إنشاء مشروع صغير في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال

حسب قوانين 2014 وفي 4 ماي 2014 تقدم شاب مستثمر إلى الوكالة من أجل إنشاء مشروع صغير "نادي أنترنت".

1. تم استقباله وإفادته بكل المعلومات الخاصة بشروط التأهيل وهي:
   - السن: ما بين (19-40)، حيث كان عمره 25 سنة؛
   - المؤهل المهني: حيث أن الشاب حاصل على شهادة عون في المعلوماتية.

   وتم إعلامه بأن كلفة المشروع لا تتعدى 10 ملايين سنتيم، وأن المساهمة الشخصية تتراوح بين 1 % و2 % كما هو معمول مع كافة الشباب المتقدم للوكالة.
2. يتم إعطاء للشاب المستثمر الوثائق اللازمة لاستخراج الملف والمتمثلة في الاستمارة والصورة الشمسية وفاتورة شكلية تحتوي على العتاد الذي يحتاجه في المؤسسة المتمثلة في قاعة انترنت وفاتورة شكلية للتأمين.

بتاريخ 8 ماي 2014 تقدم الشاب بإيداع ملفه حيث حصل بعدها على وصل الإيداع بعد أن تم التأكد بأنه بطال أي عدم انتسابه إلى CNASوCASNOS، يتم برمجته مباشرة إلى اللجنة المحلية لدراسة واعتماد تمويل المشاريع وهذا بتاريخ 15 ماي 2014. وقد تم الموافقة على مشروعه من طرف اللجنة وتم تعيين بنك التمويل (البنك الذي يمول ويساهم بـ 70 %)، " CPAميلة".

- **معلومات تقنية عن الملف:**

- الثمن الكلي للعتاد 620000دج حيث احتوت قائمة الفاتورة الشكلية على 11 كمبيوتر، طاولات، كراسي، Les onduleurs، حيث أن الثمن المذكور أعلاه هو الثمن مع احتساب كل الرسوم؛
- بما أن الرسم على القيمة المضافة 17 % والقانون ينص آنذاك بأن الشباب معفى من الرسم على القيمة المضافة، يكون الشاب قد استفاد من مبلغ قيمته 105400 دج وقد تم دراسة الملف حسب المبلغ 514600 دج وهذه تعتبر من بين الامتيازات الجبائية؛

- كان مبلغ التأمين حسب الفاتورة الشكلية مع الملف: 23500دج؛
- مبلغ رأس المال العامل هو: 50000 دج؛
- المصاريف الأخرى: 20000 دج؛
- مبلغ المساهمة في ضمان أخطار القروض= 2128.00دج؛
- المبلغ الكلي للاستثمار= 610228.00 دج.

ومنه تكون المساهمة الشخصية للشاب هي: 1% = 6102.28 دج، علما أن نمط التمويل ثلاثي.

نسبة الوكالة: 29 % = 176349.00دج.

البنك: 70 %= 425670.00 دج

والجدول التالي يبين نسب التمويل المتعلقة بأطراف المشروع:

الجدول رقم (3–9): نسب التمويل المتعلقة بأطراف المشروع

مورد التمويل	نسب التمويل	المبلغ(دج)
الشاب المستثمر	**% 1**	**6102.28**
الوكالة ANSEJ	**% 29**	**176349.00**
البنك	**% 70**	**425670.00**
المجموع	**% 100**	**610228.00**

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لوكالة Ansej بميلة.

المطلب الثالث: كيفية مرافقة مشروع صغير "نادي الانترنت" من طرف Ansej –ميلة–

بعد أن يتقدم الشاب من أجل إيداع الملف في نشاط ما فإنه يراعي شروط المرافقة المذكورة سابقا، إذا كانت الشروط متوفرة يتم إيداع الملف على مستوى الوكالة الذي يحتوي على استمارة وصورة شمسية مع الفواتير الشكلية للعتاد وفاتورة شكلية للتأمين.

يتم تحديد مرافق من أجل متابعة سير الملف في مختلف مراحله وتكون عملية المرافقة كمايلي:

1. معاينة الفواتير الشكلية ومدى مطابقتها بالقوانين المعمول بها؛
2. إدراج الملف في قاعدة البيانات المعلوماتية؛
3. منح للشاب المستثمر وثيقة إيداع الملف؛
4. إعداد الدراسة التقنو اقتصادية التي تحتوي على ما يلي:
   - البيانات عن صاحب المشروع.
   - بيانات خاصة بالمشروع في حد ذاته.
   - هيكلة الاستثمار (التي تحدد المبلغ الكلي للمشروع).
   - الهيكلة المالية (التي تحدد النسب المالية لكل طرف من أطراف التمويل).
   - الميزانية الافتتاحية المتعلقة بالأصول والخصوم المالية.
   - الميزانيات التقديرية.
   - جدول حسابات النتائج.

حيث يتم تقييم مدى جدوى ومردودية المشروع عن طريق القيمة الحالية الصافية.

5. يتم برمجة الملف على مستوى اللجنة المحلية لدراسة واعتماد المشاريع والتي تضم الشركاء المحليين للوكالة من ممثلي البنوك، ممثل عن السجل التجاري، ممثل عن مديرية التشغيل، ممثل عن الوالي، ممثل عن الضرائب، ممثل عن الفلاحة وممثل عن غرفة الحرف والصناعات التقليدية.

يترأس هذه اللجنة مدير ANSEJ، ويتم في هذه المرحلة الفصل في قبول أو رفض تمويل المشروع وهذا حسب المشروع في حد ذاته، صاحب المشروع، القيمة المضافة التي يقدمها المشروع للاقتصاد.

إن لم يكن هناك تحفظات على مستوى اللجنة يتم قبول المشروع مباشرة ويتحصل صاحب المشروع على الموافقة من طرف مصالح الوكالة.

6. مرحلة الملف التكميلي وإيداعه على مستوى البنك: بعد الموافقة على المشروع يكون لزاما على الشاب أن يقدم ملف تكميلي يحتوي على ملف إداري وملف تقني، ويتم إيداعه على مستوى البنك من طرف مصالح الوكالة.

7. دراسة الملف على مستوى البنك: بعد إيداع الملف على مستوى البنك من طرف مصالح الوكالة يتم دراسته في مدة لا تتجاوز شهرين حسب القوانين المعمول بها، بعدها يتم إرسال ما يسمى بالموافقة البنكية في نسختين (إلى جهتين) الشاب المستثمر والوكالة.

8. تكوين صاحب المشروع: يعتمد نجاح وتطور مشروع على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغيير.

لهذا السبب، جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا قبل تمويل مشاريعهم، حيث قامت بوضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات والصعوبات التي يواجهها الشباب حاملي المشاريع غالبا. يسمح لهم الاطلاع على المبادئ الأساسية لانطلاق مشروعهم المصغر وتسييره. نظرا لخصوصية المشاريع المصغرة ومؤهلات أصحابها رأت الوكالة أنه من الضروري أن يكون لديها مكونيها الخاصين.

اليوم لدى كل فرع محلي مكون استفاد حول البيداغوجية ومحتوى المواد.

تسير برمجة الدورات التكوينية وتطبيقها محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع.

يتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربع مواد:

- مادة الانشاء: إجراءات الانشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- مادة التسويق: دراسة السوق.
- مادة الضرائب: الإجراءات والأسس الضريبية.
- مادة التخطيط المالي: الميزانية، تسيير الخزينة، تحليل التكاليف والمنتجات.

9. بعد استفادة الشاب المستثمر من التكوين يتم ضخ مساهمة الوكالة المقدرة ب 28% أو 29% بالمئة (حسب تكلفة المشروع)، وهذا بعد أن سدد الشاب المستثمر مساهمته ب1 بالمئة أو 2% في التمويل الثلاثي، بعدها يضخ البنك النسبة المتبقية وهي 70% من الكلفة الاجمالية للمشروع، ويحصل الشاب على الصك البنكي 30% ، يحصل بموجبه على العتاد وفق ما تنص عليه القوانين المعمول بها، ويتم تحرير محضر من طرف المحضر القضائي باستلام الشاب العتاد، بعدها يستلم هذا الأخير صك

بنكي بنسبة 70% للمورد وتتم عملية تحقيق المشروع وميلاد مشروع مصغر جديد داخل السوق الاقتصادي المحلي.

10.مرحلة الاستغلال: يقصد بها الاستغلال الفعلي للعتاد أي الاستغلال الحقيقي للمشروع وهنا يكون لزاما على الوكالة متابعة هذه المشاريع متابعة تقنية وملاحظة مدى نمو المشروع وتطوره، حيث تم ملء جدول من طرف إدارة الوكالة يحتوي على معلومات متعلقة باليد العاملة وكذا رقم أعمال المشروع والنتائج السنوية التي يحققها المشروع، وهذا كما سبق ذكره لمعرفة مدى تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة وهذا من أجل معرفة نقاط الضعف لتجنبها أو تصحيحها ونقاط القوة لاستغلالها.

تجدر الإشارة أن الشاب في هذه المرحلة يقدم ملف الاستغلال من أجل الحصول على الإعفاءات الجبائية المنصوص عليها في القانون.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على كيفية تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ثم قمنا بإلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة والتعرف على مهامها وأشكال التمويل الذي تمنحه واستعراض حصيلة نشاطها في مختلف المجالات، ثم التعرف على كيفية مرافقتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، بالضبط في انشاء مشروع صغير "نادي الأنترنت" وذلك من خلال مثال واقعي يبين كيفية مرافقة المشاريع الاستثمارية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –ميلة–.

الخاتمة

الخاتمة:

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل جديدة والمساهمة في إنعاش الاقتصاد ورفع مستوى الدخل القومي، وباعتبارها أرضية واسعة ومتجددة للتدريب وإعادة التدريب المهني وحتى المالي، وتملأ هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة فراغا كبيرا في الحلقة الإنتاجية فتغذي إنتاج الشركات والمؤسسات الكبرى وتزويدها بما تحتاجه من موارد ومنتجات تكميلية تفي بحاجات السوق المحلي والتصدير.

ولقد قامت الجزائر بعدة إجراءات من أجل تطوير وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال إعداد مجموعة من الهيئات لمرافقتها وتوجيهها وإرشادها، ومن بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من اجل معرفة دورها وفعاليتها في تطوير وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

اختبار فرضيات الدراسة:

لقد أدى اختبار فرضيات البحث إلى مايلي :

1. بخصوص الفرضية الأولى، التي مفادها الدور التي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وجدنا أنها تلعب دورا هاما، لأنها تعتبر من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية، ووسيلة ايجابية لفتح مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني والتخفيف من حدة البطالة.
2. بخصوص الفرضية الثانية، التي مفادها أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه عراقيل ومشاكل من أهمها المالية وجدنا أنها من أكبر مشاكلها المالية وذلك لأن أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي، وإحجام البنوك على تمويل هذه المشاريع.
3. أما الفرضية الثالثة، التي مضمونها الهدف الأساسي من المرافقة وجدنا انه فعلا التخفيف من المخاطر التي تصادف المنشئين، وذلك من خلال الدعم التي تقدمه لها من جميع النواحي وخاصة المالي.

4. أما بخصوص الفرضية الرابعة والأخيرة، التي مضمونها أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بميلة تساهم في تطوير وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك من خلال أنها تسهل عملية التكوين والتأهيل وتقدم مساعدات وكذلك تخطي العراقيل التي تواجه حاملي المشاريع وتخفف من المخاطر التي تصادفهم.

النتائج:

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج المتعلقة من جهة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة عموما، ومن جهة ثانية بمكانة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وأخيرا دور جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسنقوم يعرضها مع بعضها البعض كمايلي:

- من خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول عبر العالم، يظهر لنا جليا الغموض الذي لايزال يشوب تعريفها، والتعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المشاريع ولا يمكن تحديدها بدقة، ومن الصعب أيضا جمع هذه المشاريع تحت تعريف واحد، فالفرق شاسع بين المشروع الأوروبي الذي يشغل 250 عامل ومشاريع الصناعات الثقيلة في الدول النامية.
- ومن جهة ثانية أصبح موضوع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية، فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ووسيلة إيجابية فتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة والتخفيف من حدة البطالة.

كما تملأ هذه المشاريع فضاءا كبيرا في الحلقة الإنتاجية فتغدي الشركات المؤسسات الكبرى وتزودها بما تحتاجه من موارد ومنتجات تكميلية تفي بحاجات السوق المحلي والتصدير.

- وأخيرا أصبح للمرافقة دور كبير وهام في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات الداعمة التي تدعم هذه المشاريع ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي قمنا بدراسة ميدانية لها حول كيفية مرافقتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وتوصلنا إلى عدة نتائج متعلقة بأسباب نجاح أو فشل بعض هذه المشاريع والتي تتمثل في:

أسباب نجاحها يعود للإجراءات التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بجعل كل فرع من فروعها أستاذ مكون في مجال تقنيات تسيير المشروع، هذا الأخير الذي من شأنه إعطاء دفع أكبر لنجاح المشروع من خلال تنظيم دورات تكوينية في مجال فكرة المشروع وكذا مخطط الأعمال، إضافة إلى الطرق الفعالة للتسيير مما يجعل لأصحاب المشاريع القدرة على كفية للتسيير، والتأقلم مع ظروف السوق، ومنها إعطاء بعث جديد للمشاريع والمساعدة على قدرة تكييفها مع السوق.

أما أسباب فشل هذه المشاريع يعود إلى:

- سوء التسيير من الشاب المستثمر؛
- قلة خبرة صاحب المشروع في مجال المقاولاتية وخاصة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛
- تغيرات السوق المفاجئة التي عادة ما يكون لها تأثير سلبي على المشاريع؛
- نقص المعلومات عن كيفية إدارة المشروع في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛
- عدم وجود مراقبة كافية من طرف الوكالة Ansej على المشروع وصاحب المشروع.

التوصيات:

عد دراستنا وتحليل كيفية مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –وكالة ميلة–، وبعد اطلاعنا على نتائج الدراسة وما تحمله من نقاط القوة والضعف في هذا المجال يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة أن تضع الحكومة الجزائرية نصا قانونيا ينص على مهنة المرافقة والاعتراف بها في سلم الاستخدام؛
- ضرورة اهتمام Ansej بمرافقة المنشئين معنويا بتقديم الارشادات لهم والاستشارة والنصح في كل المجالات؛
- توجيه وسائل الاعلام نحو المزيد من الاهتمام بتوعية السلطات وإبراز أهمية المرافقة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- إقامة معارض وصالونات من طرف الوكالة Ansej بمشاركة أصحاب المشاريع؛
- ضرورة توفير نماذج للمشاريع أجنبية ناجحة للمنشئين حتى يستفيدوا منها.

وكذلك من أجل التقليل من نسبة فشل المشاريع على الوكالة القيام ب:

- متابعة وتوجيه أصحاب المشاريع من أجل وضع المشروع في الاتجاه الصحيح؛
- مراقبة المشروع وصاحبه من بداية الإنشاء حتى يصل إلى النهاية (حتى تضمن أن هذا المشروع أصبح مشروعا ناجحا)؛
- تكوين أصحاب المشاريع في مجال تقنيات تسيير مشروع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1.الكتب:

1. عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، دار النشر والتوزيع، الجزائر،1999 .
2. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، دار النشر والتوزيع عمان – الأردن، 2009.
3. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية–مصر، 2015.
4. كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان–الأردن، 2000.

2. المجلات العلمية:

5. عبد الفتاح بوخمخم وصندرة سايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة "واقع التجربة الجزائرية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011.

3. الملتقيات العلمية:

6. سعيد بريبش وعبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.
7. سليمان ناصر وعواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات "المعوقات والحلول"، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،28 و29 أكتوبر 2014.
8. عبد الرحمان بن عنتر ونذير عليان،عوامل نجاح و فشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الشلف،17و 18 أفريل 2006.

9. غدير أحمد سليمة،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الوادي،5 و6 ماي 2013.
10. محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة18و19 أفريل 2012.
11. نجية ضحاك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس و اليوم أفاق،تجربة الجزائر،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الشلف،17و18 أفريل 2006.
12. هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة،18 و19 أفريل2012.
13. هلال إدريس مجيد ومعن ثابت عارف،دور الحاضنات الإنتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،17 و18 أفريل 2006.
14. عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–سطيف–، 25–28 ماي 2003.

4. الرسائل الجامعية:

15. أسماء بوبكري، خلق مؤسسة "قاعة رياضة النساء" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2013–2014.
16. آيات الله مولحسان، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003–2004.
17. رابح خوني، ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2003.

18. سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

19. صالح صالحي،أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يناير،2004.

20. صندرة سايبي، دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة2004 /2005.

21. عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

22. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها؛ دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

23. كوثر بولمزاود و وآخرون، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -بنك البركة الجزائري-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، علوم التسيير، 2011.

24. كمال زيتوني وكريم جايز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

25. محمد الصالح زويتة،أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

26. نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2011 -2012.

27. نسرين غيتي، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة،2008 _2009.

28. نصر الدين بن نذير، الإبداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

5. تقارير ووثائق أخرى:

29. كمال الشيرازي، إصلاح الاقتصاد الجزائري لا يزال مستمرا، جريدة إيلاف، العدد 2810، المجوعة 30 يناير 2009.

30. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001 .

31. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13.

32. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان2000.

33. المجلس الوطني الاجتماعي (CNES)، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2002

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. livre :

34. OCDE. Perspectives de l'OCDE sur le PME, Edition, paris, 2000.

35. Stéphane Marion, et autres, Réflexions sur les outils et les méthodes à l'usage du créateur d'entreprise, éditions de l'adreg, Avril 2003.

36. Salami. A, petite et moyenne industrie et développement économique, ENAL, Alger 1985.

2.séminaires :

37. Duvert Régis, et autres**,** L'appui à la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai 2002.

3. site web :

38. www. Ansej.dz.

39. www. cnac.dz.

40. www. Cnes.dz/cnes doc.

41.www. Pmeart. Dz. Org.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère du Travail, de l'Emploi
et de la Sécurité Sociale

Agence Nationale de Soutien
à l'Emploi des Jeunes
A N S E J

وزارة العمل و التشغيل
و الضمان الإجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم
تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية
لدعم تشغيل الشباب
A N S E J

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	00-01-1900		DATE DE DEPOT DU DOSSIER		00-01-1900	
ANTENNE DE :	0		ANNEXE DE:	0		
N° DOSSIER (sieje3)	0		NOMENCLATURE	CNRC	CODE	0
INTITULE DU PROJET :	0					
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE	0			
SECTEUR D'ACTIVITE :	SERVICES					
SECTEUR PRIORITAIRE	0	ZONE PRIORITAIRE	0	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE	

Prénom et nom de l'accompagnateur:

الوكالة الوطنية
لدعم تشغيل الشباب
A N S E J

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
ANSEJ

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

Zone : 1
* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement: 1
*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0.00	0.00
Frais préliminaires	0.00	0.00
Cotisation fonds de garantie	0.00	
Assurances		
Autres frais	0.00	
Equipements de production	0.00	0.00
Equipements locaux	0.00	
Equipements importés	0.00	
Cheptel	0.00	0.00
Materiels roulants	0.00	0.00
Aménagements	0.00	0.00
Outillages	0.00	0.00
Mobilier de bureau	0.00	0.00
Materiels informatiques	0.00	0.00
Droit de douanes et taxes	0.00	0.00
Autres impots et taxes	0.00	0.00
Frais d'installation	0.00	0.00
Frais de transport	0.00	
Montage et essais	0.00	
Fonds de roulement	0.00	0.00
Autres1	0.00	0.00
Autres2	0.00	0.00
TOTAL	0.00	0.00

N°Dossier : 0

Raison sociale 0

Gérant :

Activité : 0

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le			Droit de douanes
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA	Taux
	0.00	0.00	0.00	0%

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	1%	0.00
Numéraires		0.00
Nature		0.00
PNR Classique	29%	0.00
PNR LO		0.00
PNR VA		0.00
Crédit Bancaire	70%	0.00
TOTAL	**100%**	0.00

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	0.00
Durée du crédit	8.00
Taux d'intérêt bancaire	5.5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0.00%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Reste à rembourser (encours)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Intérêts Bancaires bonifiés	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Cotisation au FG	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Cotisation à verser	0.00							

N°Dossier :	0
Raison sociale	0
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	0

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Production vendue	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Prestations fournies	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matière et fournitures consom,	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Services	90,000.00	93,600.00	97,344.00	101,237.76	105,287.27	109,498.76	113,878.71	118,433.86
Transport	20,000.00	20,800.00	21,632.00	22,497.28	23,397.17	24,333.06	25,306.38	26,318.64
Loyers charges locatives	60,000.00	62,400.00	64,896.00	67,491.84	70,191.51	72,999.17	75,919.14	78,955.91
Entretien et réparation	10,000.00	10,400.00	10,816.00	11,248.64	11,698.59	12,166.53	12,653.19	13,159.32
Autres services	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Valeur ajoutée	-90,000.00	-93,600.00	-97,344.00	-101,237.76	-105,287.27	-109,498.76	-113,878.71	-118,433.86
Frais de personnel	907,200.00	925,344.00	943,850.88	962,727.90	981,982.46	1,001,622.10	1,021,654.55	1,042,087.64
Frais divers	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!
Assurances		#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!
Autres frais	43,524.20	23,524.20	23,524.20	23,524.20	18,819.36	14,114.52	9,409.68	4,704.84
Droit de douanes	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Amortissements	1,870,053.04	1,870,053.04	1,870,053.04	1,870,053.04	1,870,053.04	1,870,053.04	1,870,053.04	1,870,053.04
Charges d'exploitation	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!
RBE	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!
IFU	0.00	0.00	0.00	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!
R.net d'exploitation	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!
Cash flow net	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!
Cash flow cumulés	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!
Cash flow actualisés	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!
VAN	#VALEUR!							

N°Dossier :	0
Raison sociale	0
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	0

N°Dossier :	0
Raison sociale	0
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	0

Bilan Prévisionnels

Bilan Prévisionnels

	1er année			2 ème année			3 ème Année			4 ème année			5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Frais Préliminaires	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Equipements de Prod	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Cheptel	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Outillages	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Equipements Roulant	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Materiels de bureau	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Materiels informatiqu	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Aménagement	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
3-STOCKS			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00
Matieres et Fournit																								
4- CREANCES			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			0.00			0.00
la caisse			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			0.00			0.00
Banque			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			0.00			0.00
Frais de location			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00
T O T A L			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			0.00			0.00
PASSIF																								
1- FONDS PROPRES			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00
Resultat en Inst.D'affect.																								
5- DETTES D'INVESTISS																								
Emprunts bancaires			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00
Autres emprunts (ANSEJ)			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00
Dettes fournisseurs																								
Dettes à court terme																								
Détention pour compte			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00
Dettes d'exploitation			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00			0.00
RÉSULTATS			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			0.00			0.00
T O T A L			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			#VALEUR!			0.00			0.00

N°Dossier :	0
Raison sociale	0
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	0

(D.4) BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
		1- FONDS PROPRES	0.00
2- INVESTISSEMENT			
Frais Préliminaires	0.00		
Equipements de production	0.00		
Outillages	0.00		
Materiel Roulant	0.00		
Matriels de bureau	0.00		
Materiels informatiques	0.00		
Aménagement	0.00		
Autres	0.00		
3- STOCKS			
Matieres et Fournit	0.00		
4- CREANCES		*5- DETTES D'INVESTISSEMENT*	
Caisse et banque	0.00	Emprunts bancaires(CMT)	0.00
Frais de la location	0.00	Autres emprunts (PNR Classique)	0.00
		Autres emprunts (PNR LO)	0.00
		Autres emprunts (PNR VA)	0.00
T O T A L	0.00	**T O T A L**	0.00